جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم التدقيق المحاسبي ومر اقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة العلوم المالية والمحاسبة التخصص التدقيق المحاسبي ومر اقبة التسيير

التدقيق المحاسبي و دوره في تفعيل حوكمة الشركات

دراسة حالة الجز ائرية للمياه – وحدة مستغانم -

مقدمة من طرف الطالبتان:

عوامري سميرة

بن سونة فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	شراروليد	أستاذ محاضر ب	مستغانم
مقررا	الهروشي الخطاب	أستاذ مساعد أ	مستغانم
مناقشا	مقيد ش ف زهراء	أستاذة مساعدة أ	مستغانم

السنة الجامعية 2020/2021

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

التدقيق المحاسبي ودوره في تفعيل حوكمة الشركات

دراسة حالة الجزائرية للمياه – وحدة مستغانم -

مقدمة من طرف الطالبتان:
عوامري سميرة
بن سونة فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	شراروليد	أستاذ محاضر ب	مستغانم
مقررا	الهروشي الخطاب	أستاذ مساعد أ	مستغانم
مناقشا	مقيد ش ف زهراء	أستاذة مساعدة أ	مستغانم

السنة الجامعية 2020/2021

الاهداء

﴿ باسم الله الذي نحمده ونشكره على نعمة ﴾

والذي يسر لنا طريقنا و أنار لنا دربنا، قال الله تعالي:

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الامة

سيدنا محمد ﷺ

أهدي هذا العمل الى سر النجاح والفلاح

الوالدين الكريمين حفظهما الله.

الى من انار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة من استاذي الكريم.

الى زملائي وأصدقائي الأعزاء.

الى كل هؤلاء وباسمي معاني الوفاء اهدي هذا العمل.

التشكرات

نحمد الله عزوجل على توفيقه لنا لإنجازهذا العمل المتواضع

لا يطيب الشكر أولا ودوما إلا أن أحمد المولى العزيز حمدا يليق بعظمته وعلو مقامه

ان احاطنا بعونه هذا فيسر لنا ووفقنا لإنجازهذا العمل.

أتقدم بخلص الشكروالامتنان الى قدوتي ومصدرتعلمي المستمرالأستاذ المشرف" الهروشي الخطاب"

بقبوله المتابعة والاشراف ولم يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة وتقديم يد العون لنا.

ولا ننسي المؤسسة التي تم التربص فيها خاصة المسؤول المشرف الذي لم يبخل علينا

وقد لنا جميع الوثائق اللازمة لهذا التقرير،

نشكره جزيل الشكر.

فهرس المحتويات	الصفحة
التشكرات	أ
الإهداء	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الأشكال	د
قائمة الجداول	ه
الفصل الأول:التدقيق المحاسبي المالي	
مقدمة العامة	1
تمهيد	4
المبحث الأول: مفاهيم التدقيق المحاسبي المالي	5
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي المالي	6
المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التدقيق المحاسبي	7
المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي	9
المبحث الثاني: مبادئ وأهداف ومعايير التدقيق المحاسبي	11
المطلب الأول: مبادئ التدقيق المحاسبي المالي	11
المطلب الثاني: أهداف التدقيق المحاسبي المالي	12
المطلب الثالث: معايير التدقيق المحاسبي المالي	13
خاتمةالفصل	16
الفصل الثاني حوكمة الشركات	
تمهيد	18
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	19
المطلب الأول: مفهوم و أهمية حوكمة الشركات	21
المطلب الثاني: أهداف وخصائص حوكمة الشركات	22
المطلب الثالث: ركائز حوكمة الشركات	24
المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات	25
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات	25
المطلب الثاني: محددات وأليات حوكمة الشركات	26
المطلب الثالث: ضو ابط حوكمة الشركات	32
المبحث الثالث: التجارب الدولية في مجال حوكمة الشركات	33

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الامريكية	33
المطلب الثاني: تجربه فرنسا و إنجلترا	34
المطلب الثالث: حوكمة الشركات في الجز ائر	35
خاتمة الفصل	37
الفصل الثالث: علاقة التدقيق المحاسبي المالي ودوره في حوكمة الشركات	
تمهيد	40
المبحث الأول: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	41
المطلب الأول: التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي و انعكاساته على حوكمة الشركات	42
المطلب الثاني: العلاقة التعاونية بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق لإرساء حوكمة الشركات	43
المطلب الثالث: علاقة التدقيق المحاسبي المالي بمجلس الإدارة و انعكاساته	44
المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام إدارة المخاطر و أثره على حوكمة الشركات	45
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لدعم حوكمة الشركات	46
المطلب الثاني: أثر إدارة المخاطر من طرف المدقق الداخلي على حوكمة الشركات	47
المطلب الثالث: دور التدقيق المحاسبي المالي مكافحة مخاطر التلاعب في الحسابات.	48
المبحث الثالث: دور التدقيق في تقيم الرقابة الداخلية.	49
المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية.	49
المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية.	50
المطلب الثالث: انعكاسات تقيم التدقيق الداخلي تنظيم الرقابة الداخلية على حكومة شركة.	51
المبحث الر ابع:اليات دعم تقيم دور التدقيق المحاسبي المالي في حكومة الشركات.	52
المطلب الأول: الاليات الاكاديمية.	52
المطلب الثاني: التنظيمية المهنية.	53
المطلب الثالث:الاليات المهنية العلمية.	53
خاتمة الفصل	54
الفصل الر ابع: دراسة ميدانية	

تمهيد	57
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	58
المطلب الأول: تقديم عام حول المؤسسة الجزائرية للمياه	58
المطلب الثاني: تقديم وشرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للمياه	61
المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	65
المطلب الأول:S/A التخفيضات او الاحتياطات	65
المطلب الثاني: مخصصات المبالغ مستحقة القبض	66
خاتمة الفصل	73
الخاتمة العامة	74
قائمة المراجع	
الملخص	

قـــــــائمـــــــــــة الأشكـــــــــــال

الرقـــم	العنـــــوان	الصفحـــة
01	خصائص حوكمة الشركات	23
02	ركائز حوكمة الشركات	24
03	مبادئ حوكمة الشركات	26
04	محددات حوكمة الشركات	28
05	آليات حوكمة الشركات	29
06	التقارير الفرنسية	35
07	الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة مستغانم	61
08	الهيكل الخاص بمختلف الوكالات	65

قـــــــائمـــــــــــة الجـــــــــداول

الرقـــم	العنـــــوان	الصفحـــة
01	التفصيل في إمكانيات المادية للتسيير	59
02	التفصيل في إمكانيات البشرية	60
03	معاملات الشراء والخدمات المدفوعة في 2018	67
04	تجزئة المشتريات التي يكون مجموع قيمتها الاجمالية من نفس الشريك	69

المقدمة العامة

مقـــــدمـــــةعامة:

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية اختلاسات مالية وفضائح محاسبية وذلك نتيجة القصور الذي خلل القوانين والتشريعات ا لتي تحكم ممارسات الاعمال والأنشطة التجارية وكذلك عدم الكفاءة التي ميزت أنظمة إدارة الشركات ومراقبتها، أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات الكبرى في مختلف الدول العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى تأثير اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها وتكبد المساهمين فيها خسائر فادحة نتيجة الفساد المالي وعدم مصداقية القوائم المالية والإفصاح عنها بشكل سليم.

ونتيجة هذه ظروف سارعت كثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية في العديد من الدول إلى وضع مجموعة من القوانين والضوابط والأنظمة ومبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية في الكشوف المالية المعطاة خاصة التي يحتجها المستثمر في سوق أوراق المالية، وقد سميت هذه المجموعة من الضوابط والمبادئ بحوكمة.

ولقد أخذ مصطلح الحوكمة في الآونة الأخيرة على ساحة الدولية في إ ستقطب اهتمام العديد من الاقتصاديات المتقدمة ومنها الناشئة، إذ أصبحت الحوكمة من المواضيع البارزة التي تفرض نفسها على المؤسسة كمفهوم جديد في إدارة الاعمال.

ويمكن أن نعتبر التدقيق المحاسبي المالي يؤدي دورا مهما ز أساسيا في الحوكمة، فهو من خلال ما يوفره من كشوف مالية مدققة تمثل أداة هامة لتفعيل الحوكمة.

الإشكـــاليـة:

- من هذا المدخل الذي يلخص مضمون البحث يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الرئيسي التالي :

  هل التدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة حوكمة الشركات؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية يجب الإجابة عليها:

- ما المقصود بالتدقيق المحاسبي المالي؟
- ما لمقصود بحوكمة الشركات وماهي أهم مبادئها؟
- ما علاقة التدقيق المحاسبي المالي بحوكمة الشركات؟
- هل الالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات؟

1-الفـــرضيـــات

- ✓ إجابة مبدئية على التساؤلات البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية
- ✓ الالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات
- ✓ الالتزام بمعايير إعداد التقرير للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات

2-أهميـــــة البـــحـــث

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على موضوع معاصر لقى اهتمام كبير من مختلف الباحثين والمحللين والهيئات الرقابية والمنظمات الدولية وغيرهم من المهتمين في المجتمع لما يساهم به هذا الموضوع من تجنب الوقوع في الازمات وتقليل من المخاطر وحماية حقوق المساهمين ورفع مستوى الشفافية في تلك المؤسسات وكل هذه الإيجابيات الموجودة في التدقيق المحاسبي المالي وحوكمة الشركات ستؤدي بالحتم إلى تحسين سير الشركات وبالتالي خدمة الاقتصاد.

3-أهـــــداف البـــحـــث

بالإضافة إلى محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي وكذا اختبار الفرضيات فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مفهومي التدقيق المحاسبي المالي وحوكمة الشركات.

- إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات
- توظيف نتائج الدراسة لمعرفة مدي هذين المفهومين في الواقع العملي
- تسليط الضوء على أهمية التدقيق المحاسبي المالي وتأثيره على حوكمة الشركات

4-محـــددات الـــدراســـة

تم وضع المحددات التي تدور في إطارها الدراسة، وتلك من حيث البعد الموضوعي والزماني والمكاني حسب ما يلي:

- البعد الموضوعي: تناولنا في موضوعنا مختلف الجوانب النظرية الخاصة بالتدقيق المحاسبي المالي وحوكمة الشركات، بإضافة إلى العلاقة بينهما، أما الدراسة الميدانية فأخذنا الدراسة في الجزائرية للمياه وحدة مستغانم
- البعد الزماني 2021:
- البعد المكاني: اعتمدت الدراسة النظرية على جمع المعلومات من مختلف المكتبات سواء الجامعة او خرجها، أما الدراسة الميدانية فشملت الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

5-الدراســـــات الســـــابقـــة:

- **دراسة البشير محمد التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات، ورقة المقدمة في المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين الأردنيين المنعقدة في عمان للفترة 24-25 سبتمبر 2008.**

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور حوكمة الشركات في استمرار الشركة والحفاظ على حقوق كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة. من الفرد والمؤسسات كما من ناحية أخرى إلى إظهار علاقة مراجع الحسابات بنظام حوكمة الشركات حيث تتحكم به اعتبار ات ومحددات كثيرة.

- دراسة كرمية نسرين: أثر الالتزام الأخلاقي للمرجعين على تفعيل حوكمة الشركات مذكرة ماجستير
- جامعة الجزائر ،2010، استهدفت هذه الدراسة دراسة وتحليل أثر الالتزام الأخلاقي للمراجع على تفعيل حوكمة الشركات، وكذلك الوسائل المشجعة عبى ذلك وقد لخصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تمثل حوكمة الشركات الكيفية التي تدار وتراقب بها الشركة
- التزام بأخلاقيات المهنة واعتراف بمسؤولية مهنة المراجعة والمحاسبة ككل.

6-هيكـــــل الـــــبحـــــث

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول سبقتهم مقدمة وتليهم خاتمة بالبحث ككل ويتضمن تلخيص عام واختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة ثم حولنا عرض النتائج التي توصلنا إليها.

- **الفصل الأول:** التدقيق المحاسبي المالي، قمنا في هذا الفصل بتحديد مختلف المفاهيم خاصة بالتدقيق محاسبي وأهميته بإضافة إلى المعايير التي يقوم عليها.
- **الفصل الثاني:** حوكمة الشركات قمنا بتحديد في هذا الفصل مختلف مفاهيم الحوكمة الشركات وأهميتها بالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها، وفي الأخير سنحاول التطرق إلى تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة الشركات.
- **الفصل الثالث:** علاقة التدقيق المحاسبي المالي بحوكمة الشركات خصصنا هذا الفصل لدراسة مختلف مجالات التي يقوم بها التدقيق المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات من خلال انعكاس العلاقات بين أصحاب المصالح وكذا تقيم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- **الفصل الرابع:** دراسة حالة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.

الفصل الأول
التدقيق المحاسبي المالي

تمهيـــــــد:

يعتبر التدقيق وسيلة لاكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب بالدفاتر المحاسبية المتعارف عليها وذلك للتأكد من دقة الحسابات، اعتمادا على النتائج المحاسبية وتكمن مهمة المحاسب في تسجيل العمليات المحاسبية في الدفاتر ثم يبدأ المدقق عمله، وأهميته على المستوى الاقتصادي أهمية بالغة، كما يلعب دورا مهما لتطوير المشاريع الاقتصادية ذات طابع حيوي، خاصة أن كثير من الاقتصاديون يفتقدون لمعرفتهم أصول علم المحاسبة الذي يحتل مكانة مرموقة في مجال الإدارة، وبدونه يتعذر على الشركات أداء وظيفتها على أكمل وجه ودون أخطاء.

ومن خلال هذا قسمنا الفصل الأول الى مبحثين وكل مبحث الى ثلاثة مطالب كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم التدقيق المحاسبي. المالي.

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف ومعايير التدقيق المحاسبي.

المبحث الأول: مفاهيم التدقيق المحاسبي المالي

نظرا للتطور الذي حققه الاقتصادي فانه يتطلب التطوير في ميدان الرقابة الداخلية والتدقيق المحاسبي حتى نضمن السير الحسن لجميع الوظائف في المؤسسة وخاصة أقسام المحاسبة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي المالي

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عال وقد نشأت هذه المهنة منذ القديم، اذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل و روما و اليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع الى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات و المصروفان كما أن الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدققها علما أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة 100 بالمئة وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بمقولة (هو لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية) ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين و الإدارة المحترفة وتطور النظام الضريبي فان الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش و الخطأ ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة و لغاية 1850 م هو الاعتراف و الرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم (البيانات) المحاسبية لأجل منع واكتشاف الغش والخطأ والتغيير الأخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحايد وقد نص صراحة على ذلك قانون الشركات الإنجليزية لسنة 1862 الأمر الذي أدى الى تطوير مهنة التدقيق، وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدربين للقيام بهذه المهمة، في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج (الثنائي) ، بالإضافة الى أن التدقيق كان تدقيقا تفصيليا و لجميع العمليات ولكن يتقدم الزمن وزيادة حجم العمليات وتطور الأنظمة المحاسبية بدأ الاعتراف والقبول بالتدقيق بواسطة العينات وخصوصا بعد قضية (البنك العام générale Bank) في بريطانيا لسنة 1895 اذ يبين القاضي أثناء حكمه في هذه القضية وبالتالي فانه (في حالة عدم وجود شك في العمليات فان الاستفسارات القليلة تصبح معقولة و مقبولة) وفي فترة 1900 و لغاية 1933 اعترف كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات وكذلك الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي وأن أول من اعترف بهذه الأهمية الأستاذ دكسي (dichses) الذي بين أن نظام الرقابة الداخلية الفعالة يعوض عن التدقيق التفصيلي و من بين الأهداف الرئيسية للتدقيق هي : [1]

[1] محمد سمير النعمان، عبد الله هلال/الأسس العلمية لمراجعة الحسابات/جامعة الإسكندرية ص 50

- اكتشاف الغش والخطأ
- اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية.
- اكتشاف الأخطاء في المبادئ المحاسبية.

وخلال نفس الفترة تم تغيير أولويات الأهداف وأصبحت كما يلي:

- ✓ تحديد المركز المالي وربحية المؤسسة.
- ✓ اكتشاف الغش والخطأ.

أما الفترة بعد سنة 1933 فقد شهدت شبه اجماع ،وخاصة بعد الحالة القضائية في سنة 1939 في الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة (mchessom ans rolbins) من أن الغرض الرئيسي من التدقيق ليس اكتشاف الغش و الخطأ فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة ،بل أن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المحايد فيما اذا كانت اذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي، أما في الوطن العربي فان فلسطين و العراق كانتا لديهما تشريعات متقدمة منذ سنة 1919 ، وهي تشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطانية وهذه التشريعات تثبت حقوق و واجبات مدقق الحسابات أما في (امارة شرق الأردن) فقد كانت الخدمات المهنية تقدم لها من فلسطين ولغاية سنة 1944 ، إذ أنشئ أول مكتب لشركة جورج خضر ومن سنة 1948 انتقلت مؤسسة سابا وشركاءهم من القدس الى عمان، أما في مصر فقد بدأ تنظيم مزاولة المهنة بصدور قانون لسنة 1909 وبموجبه اكتسب المدقق تقديرا واحتراما وفي سنة 1946 تم انشاء جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية وفي منطقة الخليج العربي فقد تم تطبيق قانون الشركات الهندي المستمد من القانون الإنجليزي أما في سوريا ولبنان والمغرب العربي، فإن المهنة نشأت و تطورت على الأسس المطبقة فرنسا والتي لم تكن متطورة كما هي الحالة في بريطانيا ويجب الإشارة هنا الى أن مهنة التدقيق أنشأت في أمريكيا من قبل البريطانيين في سنة 1905 وبالأخص من قبل شخص اسكتلندي اسمه Waterhouse ومازال هذا الاسم معروفا عالميا باسم Price Waterhouse Copper[1i]

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التدقيق المحاسبي

الفرع الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي

التعريف الأول: التدقيق وبصورة رئيسية، فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني، وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه (إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعيه لتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج الى المستفيدين).

[1] إدريس عبد السلام شتيوي/ المراجعة معايير وإجراءات/الطبعة الخامسة/ دار الكتب الجامعية/ ص 44.43.

التعريف الثاني: عرفته الجمعية المحاسبية الأمريكية بأنه عملية منتظمة للحصول على القراءات المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها في شكل موضوعي قصد التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك لأطراف المعينة.[1]

التعريف الثالث: جاء تعريف bannoultetzerinandعلى أنه اختيار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي فني معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الوجبات في اعداد هذه القوائم المالية.[2]

ومنه أن عملية التدقيق تشمل كل من الفحص والتحقيق والتقرير، وهي عبارة عن العمليات يقوم بهما المدقق كالتالي:

1- **الفحص (examination):** هو عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والاطمئنان عن صحة وسلاسة العمليات المسجلة في الدفاتر والتسجيلات المحاسبية والتأكد من جدية المستندات الداخلية والخارجية التي تم على أساسها التسجيل في الدفاتر المحاسبية.
2- **التدقيق (vérifiassions):** يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية حتى يتمكن المدقق من التأكد والاطمئنان على صلاحية وعدالة القوائم الختامية، ومن تم ابداء رأيه الفني المحايد على ثقة، وذلك على ضوء مجموعة من أدلة الاثبات والقرائن والمعايير المهنية المتعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات.
3- **التقرير(évaluation):** ويقصد به قيم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي، فيظل الأسس والسياساتوأدلة والقرائن لإثبات الموثوق فيها، حتى يطمئن المدقق الى صحة وسلامة عمليات التقييم.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي

1- يلعب التدقيق دورا مهما في الأوساط المالية والأوساط الحكومية الاقتصادية.

المعلومات المالية التي تعتمد عليها وتثق بها ضرورية لأي مجتمع والمستثمر يتخذ قرارات الشراء و البيع لاستثماراته، البنوك تتخذ قرارات إعطاء القروض والسلطات الضريبية تقوم باحتساب الدخل الخاضع لضريبة الدخل ومبلغ الضريبة ودخول وخروج شريك في شركات التضامن ومعرفة مبلغ التركات وضريبة الإرث في حالة الوفاة كل هذه الأمور وغيرها تعتمد على معلومات تجهزت أو تحضرت من قبل الأخرين، هذه الجهات ربما تتضارب مصالحها مع مصالح الجهات المستفيدة من هذه المعلومات ولهذا نشأت الحاجة الى خدمة المدقق المستقل والمحايد هذا الشخص المستقل والمحايد سيقوم بإعلام الأطراف الأخرى ان كانت هذه البيانات والمعلومات المالية تمثل باعتدال أو وضوح ومن جميع جوانبها المادية، المركز المالي كما هو بتاريخ معين والنشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ ولتعطي مثالا في حالة نية بنك من البنوك إعطاء قرض لشركة أو مؤسسة معينة، فان هذا البنك يطلب معلومة محضرة من قبل إدارة الشركة أو

[1]- مسعود صديقي/دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية /مجلة الباحث العدد الأول/كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية/جامعة ورقلة /ص65.

[2]- مخالد راغب الخطيب/الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات/دار المستقبل للنشر والتوزيع/الأردن 1998/ص06

المؤسسة المستفيدة وكان هنالك تضارب مصالح بين هذه الجهة المستفيدة من القرض والجهة المانحة وهي البنك، ولأجل أن يعتمد ويثق البنك بهذه المعلومات فان المصادقة على عدالتها وأنها خالية من أية انحرافات مادية من قبل المدقق يعطي هذه المعلومات قيمة وقبولا من جميع الجهات .[1]

2- ان أهمية التدقيق المحاسبي تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية، اذ يعتمد الى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:[2]

أ- **الإدارة المؤسسة:** تعتمد على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، وبالتالي فان مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها.

ب- **الملاك والمساهمين:** إن ظهور شركات المساهمة ذات الإمداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق، فكان لا بد من طرف يضمن السير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث الاختلاس والتلاعبات.

ت- **الدائنين والموردين:** يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة.

ث- **العاملين:** اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافأتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

ج- **البنوك ومؤسسات الاقتراض الأخرى:**توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي تلجأ المؤسسة الى القروض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسة على السداد مستقبلا.

ح- **الزبائن:**اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل.

خ- **الهيئات الحكومية:**تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسيات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب.

[1]- هادي التميمي مرجع سابق ذكره /ص20

[2]- مخاله راغب الخطيب مرجع سابق ذكره /ص21

المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي

مازال بعض الكتب يقسمون التدقيق من حيث نطاق العمل الى تدقيق كلي وتدقيق جزئي، أو من حيث الجهة التي تقوم بهذه الخدمة الى التدقيق الحكومي، تدقيق خارجي وتدقيق داخلي، أو من حيث زمن إجراء التدقيق إلى التدقيق المستمر وتدقيق نهائي، أو من حيث الالتزام الى تدقيق الزامي وتدقيق غير الزامي، ولكن التقسيم الحديث للتدقيق يشمل الأنواع التالية:

- **تدقيق البيانات المالية :** وهو جمع تقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة، حسب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من المكشوفات المالية، مأخوذة ككل لأجل التمكن من إعطاء الرأي من عدالة المركز المالي كما بتاريخ الميزانية وأن حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ وأن الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية الكافية، هذا النوع من التدقيق يتم من قبل شخص مستقل ومحايد مؤهل ومتدرب علميا وعمليا ومجاز للممارسة في مهنته ، أما المستفيدون من هذه البيانات المالية لأجل اتخاذ القرارات على أساسها وهم وعلى سبيل المثال

الإدارة -المساهمون-المستثمرون-الدائنون-المحللون الماليون-بعض دوائر الدولة -الأسواق المالية

- **تدقيق الرقابة (تدقيق الالتزام) :** وهو ذلك النوع من التدقيق لأجل التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معينة قد تم تطبيقها بصورة أصولية وعلى سبيل المثال التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة أو التدقيق الذي تقوم به السلطات الضريبية للتأكد من دقة الدخل الخاضع لضريبة الدخل أو التفتيش الذي تقوم به مؤسسة التدقيق نفسها أو الجمعيات المهنية قد طبقت بصورة جيدة، تقارير الرقابة تعنون الى الجهات التي قامت بوضع السياسات والإجراءات .
- **تدقيق النشاط :** يشمل حصول وتقييم القرائن و الأدلة حول الكفاءة والفاعلية لنشاط المؤسسة والخاص بعملية ومعينة وفي بعض الأحيان يسمون هذا النوع من التدقيق تدقيق الإنجازات أو تدقيق والإدارة ويشمل هذا النوع من التدقيق ربما جميع والأنشطة وعلى سبيل المثال : قسم المبيعات أو المشتريات أو المخزن أو قسم التسويق، أو قسم الحاسوب[1]وقد يعرف مجمع المحاسبين الداخليين(institute of interanl auditors (IIAتدقيق النشاط بأنه إجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة نشاط المؤسسة، وتقديم تقرير مناسب الى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات .

وهناك أنواع عديدة للتدقيق المحاسبي تختلف حسب الزاوية التي ينظر إليه منها:

I. من حيث الإلزام:

1. **التدقيق الإلزامي:** يحتم القانون القيام به حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها.

[1]- هادي التميمي مرجع سابق ذكره /ص 23،24.

2. **التدقيق الاختياري:** هو عملية التدقيق غير الملزمة بقانون تكون بطلب من الإدارة المؤسسة أو ملاكها وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع الطالب لعملية التدقيق. [1]

II. **من حيث توقيت عملية التدقيق:**

1. **تدقيق المستمر** تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختيارات خلال السنة المالية وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا تتم بصفة أسبوعية أو شهرية.

وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة حالة:

- كبر حجم المؤسسة وتعدد عملياتها.
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم لدى كفأته.
- توفر عدد كبير من مساعدي المدقق.

1. مزايا التدقيق المستمر:

- يمكن المدقق أن يقوم بتدقيق أكثر تفصيلا.
- كثرة تردد المدقق على المؤسسة له أثر في انتظام العمل وإنجازه بسرعة ودقة وتقليل الفرص.
- تمكن المدقق من الانتهاء من التدقيق النهائي بوقت قصير.

➢ **عيوب التدقيق المستمر:**

- هناك احتمال تلاعب الموظف في الأعمال التي سبق تدقيقها.
- عرقلة أعمال المؤسسة أثناء القيام بأعمال التدقيق.
- ترهق المدقق ومساعديه نظرا لإمدادها الوقت الطويل واحتمال دخول المدقق في الروتين.

2. **تدقيق النهائي:** يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية ويلجأ المدقق الخارجي الى هذا الأسلوب عادة في مؤسسة صغيرة الحجم والتي لم تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

3. **مزايا التدقيق النهائي:**

- تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها.
- عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة.
- تضاعف احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه في تتبع العمليات وإجراء الاختيارات المحدودية الوقت.

➢ **عيوب التدقيق النهائي:**

- قصر المدة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق.
- القيام بعملية التدقيق بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية قد يترتب عنه عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء.

III. من حيث نطاق عملية التدقيق:

[1] محمد سمير النعمان/ عبد الله هلال الأسس العلمية لمراجعة الحسابات/جامعة الإسكندرية 1993 /ص 50

تدقيق كامل هو الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله وهذا لا يعني قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة.

تدقيق جزئي: هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة أو فحص عمليات البيع النقدي أو الأجل خلال فترة محددة أو فحص حسابات المخازن أو التأكد من جرد المخزون.

IV. من حيث القائم بعملية التدقيق:

تدقيق داخلي هذا النوع تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة لها الحرية التامة في الحكم وتتمتع بالاستقلالية في التصرف.

تدقيق خارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية.[1]

المبحث الثاني مبادئ وأهداف ومعايير التدقيق المحاسبي

نظرا للتطور مهنة التدقيق المحاسبي ونتيجة التطور في عالم الاقتصاد ظهرت عدة أهداف للتدقيق ومعايير ومبادئ تحكمه منها.

المطلب الأول: مبادئ التدقيق المحاسبي

تتمثل مبادئ التدقيق فيما يلي:[2]

- **مبادئ مرتبطة بركن الفحص:**

1- **مبدأ تكامل الادراك الرقابي** يعني المعرفة التامة لطبيعة أحداث المنشأة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة والوقوف على احتياطات الأطراف المختلفة.

2- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري** ويشمل جميع أهداف المؤسسة.

3- **مبدأ الموضوعية في الفحص:**ويشير هذا المبدأ الى ضرورة الاقلال أقصى حد ممكن من عنصر التقدير التفصيلي أو التمييز أثناء الفحص.

4- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:**يشير الى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المنشأ بجانب فحص الكفاية الإنتاجية.

- **مبادئ مرتبطة بركن التقرير:**

1- **مبدأ كيفية الاتصال:**يشير الى رعاية أن يكون تقرير المدقق أداة لنقل أثر العملية الاقتصادية.[3]

---

[1] محمد الفيومي عوض لبيب /أصول المراجعة/ المكتب الجامعي الحديث/مصر (الإسكندرية) 1998 /ص 22.21.

[2] خالد أمين عبد الله/ تدقيق الحسابات (القاهرة، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2013) /ص76.

[3] - أحمد حلمي جمعة/مدخل الى التدقيق الحديث/دار النشر والتوزيع عمان/الطبعة الثانية 2005 /ص 23،24.

2- **مبدأ الإفصاح:**يشير الى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المنشأة.

3- **مبدأ الإنصاف:**أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية متصفة لجميع المرتبطين والمهنيين بالمنشأة.

4- **مبدأ السببية:**أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لتصرف غير عادي تواجه به المدقق.

- **المبادئ العامة للتدقيق التي يمكن أن يلتزم به المدقق كالتالي:**

ألاستقلالية الكرامة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، العناية المطلوبة، السرية، السلوك المهني المعايير الفنية.

المطلب الثاني أهداف التدقيق المحاسبي

انطلاقا من التطور التاريخي التدقيق و التعاريف المقدمة له يظهر لنا جليا تطور أهداف هذا الأخير من حقبة زمنية إلى أخرى وذلك نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة للأطراف المستعملة للمعلومات من جهة أخري حيث تطورت أهداف التدقيق من اكتشاف التلاعب الاختلاس والخروج برأي محايد بين نتائج المؤسسة من ربح أو خسارة ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية إلى أهداف جاءت وليدتها التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده العالم المعاصر ومن هذه الأهداف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في المؤسسات التي تحت التدقيق ولذلك سنورد الأهداف المتوفاة من التدقيق في التقاط النقاط التالية:[1]

أ- التحقق من إثبات صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية من خلال الجرد الفعلي أو المادي.

ب- التأكد من أن كل عناصر الأصول هو ملك المؤسسة والخصوم هو التزام عليها.

ج-التأكد من صحة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية من وجهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة.

د -تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المعمول بها.

هـ-الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة من خلال عرضها والإفصاح عنها.

و-إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيق له.

ي-التقرير حول المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها.

بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى ظهرت نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المؤسسة بصورة عامة بحيث لم يعد تحقيق الربحية التجارية الهدف الأهم بحيث تشاركه في الأهمية أهداف

[1] - محمد الفيومي عوض لبيب /أصول المراجعة/ المكتب الجامعي الحديث/مصر (الإسكندرية) 1998 /ص 88

أخرى منها : العمل على تحقيق الربحية الاجتماعية، أي العمل على رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.

المطلب الثالث معايير التدقيق المحاسبي

المعايير هي قوانين وأنظمة وإجراءات موضوعة من قبل الدولة أو الهيئات المهنية أو هيئة مخولة لقياس نوعية العمل المنجز من قبل المدقق.

المعايير تنقسم إلى ثلاث فئات (مجموعات رئيسية) وهي:

1) **المعايير العامة:**وهي معايير تتعلق بالتكوين الشخصي أو الذاتي لمن سيزاولون مهنة التدقيق أو بمعنى أخر مهنة المراجعة ومن هنا أطلق عليها البعض المعايير الشخصية وهذه المعايير هي:[1]

- ✓ التدريب والكفاية (التأهيل العلمي والعملي): يتطلب التدريب المهني الملائم مواصلة الدراسة والمداولة على الاطلاع على المجلات المهنية والنشرات والبيانات والتطويق التي تصدر من مختلف الهيئات المهنية والرسمية والاشتراك بانتظام في الاجتماعات والندوات التي تعقدها المنظمات المهنية كإدارة الأعمال والاقتصاد والإحصاء وغيرها.
- ✓ الاستقلال (أو الحياد): على المراجع الخارجي أن يلتزم دائما باستقلال تفكيره في جميع الأمور التي تمت إلى المهمة المنوط به، كما يعتبر ضرورة لا غنى عنها من شأنها أن تضيف مزيدا من الثقة على البيانات المحاسبية التي يبدي رأيه فيها ويجب أيضا توفر الاستقلال الواقعي وهذا يعتمد على مستواه الأخلاقي.
- ✓ العناية الواجبة (الحذر المهني المعقول): على المراجع أن يبذل العناية الواجبة في عملية المراجعة وفي صنع القرار النهائي وهذه العناية تتطلب مواجهة الانتقادية لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم وتتعلق بما يؤديه من عمل ودرجة حسن أدائه.

2) **المعايير الميدانية:** وهي المتعلقة بتنفيذ عملية التدقيق والإجراءات التي عليه إنجازها وتشمل:

- يجب التخطيط الكافي لعلمية التدقيق كما يجب الإشراف على المساعدين إن وجدوا.
- يجب أن يكون هنالك فهم ودراسة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية يكون أساسا لتخطيط عملية وتقدير طبيعة وقت مدى الفحص الذي سيقوم به.
- الحصول على أدلة كافية وملائمة وذلك من خلال الفحص الملاحظة، الاستفسار التأكيدات والإجراءات الأخرى لتوفير أساس معقول لرأي المدقق من البيانات المحاسبية.[2]

3) **معايير التقرير الأربعة** تبين التوجيهات المعينة لتحضير تقرير المدقق وتشمل على:

- يجب أن يشير التقرير من أن البيانات المحاسبية قد تم تحضيرها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

[1]- خالد أمين عبد الله تدقيق الحسابات /القاهرة مصر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد 2013) /ص 54،55

[2]أحمد حلمي جمعة/مدخل الى التدقيق الحديث/دار النشر والتوزيع عمان/الطبعة الثانية 2005 /ص23،24.

- التقرير يجب أن يشير إلى الظروف التي لم يتم فيها إتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في السنة. المالية كما كانت في السنة السابقة (أي مبدأ الشمال والثبات).
- تعتبر الإيضاحات والمعلومات الملحقة مع البيانات المالية كافية إلا إذا ذكر خلافا لذلك من قبل المدقق.
- يجب أن يحتوي التقرير على إعطاء الرأي حول البيانات المحاسبية ككل (من جميع جوانبها المادية) أو إعطاء رأي متحفظ رأي مخالف (سالب) أو عدم إعطاء الرأي وفي حالة عدم إعطاء الرأي النظيف يجب إعطاء الأسباب وبفقرة شرح قبل فقرة الرأي.

- **معايير التدقيق الدولي:**وجدت تسهيل مهمة وفهم وتطبيق ما تصدره هيئة المعايير الدولية للتدقيق والتأكيدات anssurance cstandard board intemational auditimg and التابع إلى اتحاد المحاسبين الدولي IFAC وهي حسب الأرقام 200-290 وتشمل: [1]

معيار 200: الهدف ومبادئ أساسية التي تحكم التدقيق والتي تنص على أن الهدف من تدقيق البيانات المحاسبية وهو لأجل أنيتمكن المدقق من إعطاء الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية محصورة من جميع الجوانب المادية وحسب الإطار المعروف.

معيار 210: شروط اتفاقية أو قبول تدقيق والخاص برسالة الارتباط التي يرسلها المدقق على أوراقه الخاصة.

معيار220: الرقابة على النوعية (جودة)هذا المعيار يتطلب من المؤسسات تدقيق وضع سياسات وإجراءات. الرقابة نوعية مهمة للتأكد من جميع أعمال التدقيق.

معيار230: التوثيق والذي يتعلق بتوثيق جميع الأمور المهنية في أوراق عمل كبرهان على رأي المدقق النهائي.

معيار 240: الغش والخطأ وعرف الغش بأنه انحرافات معتمدة وأن الخطأ غير معتمد.

معيار310: معرفة المعلومات حول النشاط وكيفية الحصول عليه.

معيار315: المادية وتعريف بالمادية ومخاطر التدقيق وكيف يتأثر حكم المدقق حول المادية وحكمه المهني حولها.

معيار330: إجراءات المدقق حين معرفة المخاطر.

معيار400: تقييم المخاطر والرقابة الداخلية.

معيار401: تدقيق في ظل نظام الحاسوب.

معيار402:اعتبارات المدقق عند استعمال العميل لمؤسسات الخدمات.

معيار500-599: أدلة التدقيق.

معيار500: أدلة التدقيق وهي المعلومات التي يحصل عليها المدقق لأجل الوصول الى النتيجة على أساسها يتم إعطاء الرأي والأدلة.

معيار501: أدلة التدقيق الاعتبارات الإضافية لفقرات خاصة.

معيار505:تأكيدات الخارجية.

معيار510: تكاليف سنة أولى للتدقيق.

[1]- مرجع سابق ذكره /ص 52,51.

معيار520: إجراءات تحليلية.

معيار530: عينات التدقيق وطرق الفحص الأخرى.

معيار540: تدقيق التقديرات المحاسبية.

معيار545: تدقيق عبارة (بالاعتدال)

معيار550: أطراف ذات علاقة.

معيار560: الأحداث اللاحقة.

معيار570:الاستمرارية.

معيار580: إقرارات الإدارة.

معيار600-699:استعمال عمل مدقق اخر ويعالج هذا المعيار حالة إعطاء تقرير حول بيانات مالية من قبل مدقق يعتمد على عمل مدقق اخر.

معيار610: عمل مدقق داخلي وأخذه بالنظر اعتبار من مدقق خارجي.

معيار620:استعمال عمل خبير المدقق ربما يستعين بخدمات الخبير في حالة حاجة إلى هذه الخدمة.

معيار 700 -799: نتائج التدقيق وعمل التقرير.

معيار700: تقرير مدقق الحسابات وهو حصيلة نهاية إجراءات التدقيق.

معيار701: تقارير مدقق الحسابات المتحفظة.

معيار710: معيار الأرقام المقارنة.

معيار720: معلومات عن مستندات تحتوي على البيانات المالية المدققة.

معيار800 -899: مساحات خاصة.

معيار800: تقرير المدقق حول تكيف الأغراض الخاصة

2000-2699:معايير حول تكيف الاطلاع والذي بأنه أقل درجة من التدقيق ويشمل الإجراءات والتفسيرات والتحليلات ولا يتطلب من المدقق فهم ودراسة الرقابة الداخلية ولكن يجب أن يكون مستقلا.[1]

[1]إدريس عبد السلام شتيوي/ المراجعة معايير وإجراءات/الطبعة الخامسة / دار الكتب الجامعية / ص 44.43.

خاتمـــة الفصـــــل:

يعتبر التدقيق من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسة فهو يعتمد على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تنظم عمل المدقق فيفحص ومحتويات الدفاتر وسجلات والمالية كما أن للتدقيق عدة أنواع وأهداف مختلفة حيث تتمثل هذه الأهداف في تقييم نتائج المشروع في نهاية المدة الزمنية المعينة لما له من أهمية بالغة في الدورة الاقتصادية

وذلك نظرا للدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي.

الفصل الثاني
حوكمة الشركات

تمهيـــــــد :

تعتبر حوكمة الشركات من القضايا التي استحوذت على فكر علم التسيير ومؤخرا خاصة أثر الفضائح والانهيارات التي تعرضت لها معظم أسواق دول جنوب شرق اسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الشركات الامريكية والبريطانية الكبرى حيث بينت لنا أن نقص حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل يؤدي إلى تمكين من يعلمون داخل الشركة من ومديرين أعضاء مجلس إدارة، وموظفين من نهبها على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح والعاملين والموردين الجمهور العام....) أما ما يتزايد وضوحه بشدة هو أن الطريقة التي تحكم وتراقب بها الشركات لا تقرر مستقبل ومصير كل شركة بمفردها على حدا بل مستقيل ومصير اقتصاديات بأكملها لاسيما والعولمة السائدة في عصرنا الحالي.

ويتناول هذا الفصل النقاط الآتية:

المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات

المبحث الثاني أساسيات حول حوكمة الشركات

المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات

أصبحت قضية الحوكمة احدى اهم القضايا التي استحوذت على اهتمام المؤسسات التنظيمية العامة، الخاصة والمهينة بإضافة للأكاديميين والممارسين للأعمال التجارية بكافة انواعهم وسنتناول في هذا المبحث اهم الجوانب النظرية المتعلقة بهذا المفهوم.

المطلب الأول :مفهوم حوكمة الشركات

أولا: نشأة حوكمة الشركات

نشأت حوكمة الشركات كمفهوم من خلال عدة نظريات فسرت ضرورة وجودها وبالشركات وساهمت في تشكيل هذا المفهوم بصفة النهائية المتداولة حاليا فمرجعها بذلك مجموعة من النظريات التي على أساسها يتضح مفهوم حوكمة الشركات ويتسع. سنتطرق في هذا العنصر إلى عرض أهم هذه النظريات أين يتم الانطلاق من أصل المشكلة التي انبثقت عنها حوكمة الشركات وصولا إلى النظريات الحديثة لها ومؤكدين على أن فهم النظريات يعتبر خطوة أساسية لفهم الموضوع وأسباب الاهتمام به.

نظرية الوكالة La théorie de l'agence

أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من القاء الضوء على المشاكل التي تنشا نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، الى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة.

و في عام 1976 قام كل من Jensen & Meckling بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و ابراز أهميته في الحد او التقليل من المشاكل التي قد تنشا من الفصل بين الملكية و الإدارة و التي مثلتها نظرية الوكالة ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية و العملية التي اكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات و اثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات ، و صاحب ذلك قيام العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات و المشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح و القوانين التي تؤكد على أهمية الالتزام بتطبيق تلك المبادئ .

ففي الولايات المتحدة الامريكية ادي تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعاله بالإضافة الي التطور الذي وصلت اليه مهنة المحاسبة والمراجعة الي زيادة الاهتمام بمفهوم الحوكمة والتزام الشركات خاصة المسجلة في البورصة بضرورة تطبيق مبادئ هذا المفهوم.[1]

ويلاحظ ان الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين.

[1] الدكتور طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) /الدار الجامعي ص 09. 10.

2 الدكتور أحمد على خضر حوكمة الشراكات دار الفكر الجامعي الإسكندرية / الطبعة الأولى 2012 /ص 82. 83.

وفي عام 1987قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في اعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى الغش والتلاعب في اعداد الكشوف المالية وذلك عن طريق نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجي وفي عام 1999 أصدر كل من new york nyseوالذيstockexchangeuasd dealers Securitiesofassociationnational و الذي اهتم بدور لجان المراجعة في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وفي اعقاب الانهيارات المالية الكبرى للشركات في عام 2002 (شركة انرون، ولدوكم) تم اصدار قانون "banes-Oxleysarوالذي ركز علي دور حكومة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري.

و ظهر بعد ذلك العديد من التقارير المتعلقة بالحكومة و دور مجالس إدارة الشركات أنظمة الرقابة الداخلية و تقييم إدارة المخاطر مثل report hampe عام 1995، و higgesand عام 2003، هذا ولم يقتصر الامر علي و.م.أ بشان الاهتمام بدور حكومة الشركات فقد ظهر العديد من التقارير في كل كندا ، فرنسا ، المانيا . إيطاليا والعديد من دول أمريكا اللاتينية وشرق اسيا عن طريق الهيئات العلمية والبورصات المالية بها.

ثانيا تعريف حوكمة الشركات

على الرغم من الانتشار الذي لقيته تطبيق مفهوم هذا المصطلح على المستوى العالمي الا انه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد له فيما بين المختصين والمهتمين بتطبيقه.

1) مجموعة الإجراءات والقواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.

2) عرف :Gabrielle O 'Donovan(بأنها السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الاخرين من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الاعمال الجيدة مقترنة بالموضوعية والمساءلة والنزاهة)

3) Cadbury عام حوكمة الشركات كما بلي يعتمد اقتصاد أي دولة ما على ريادة وكفاءة الشراكات وهكذا فان الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسئولياتها تحدد الوضع التنافسي الدولة وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات.[1]

4) حوكمة الشركات بشكل بسيط هي الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الارشادات والمقترحات

5) النظام الذي يتم من خلاله توجيه اعمال المنظمة ومراقبتها على اعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة.

[1] دكتور محمد الشريف بن زاوي حوكمة الشركات والهندسة ألمالية الإسكندرية دار الفكر الجامعي/الطبعة الأولى 2016 /ص، 22,21.

موضوع الحكومة يرتكز على كيفية الموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى لذلك فإن حوكمة الشركات تقوم على عنصرين أساسيين هما الإدارة السليمة والشفافية.[1]

من خلال التعريف السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

- ✓ تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمون وأصحاب المصالح.
- ✓ مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- ✓ التأكد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.

ثالثا :أهمية حوكمة الشركات

اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة برزت اعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة

- تحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنشاة والمنظمات
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي اليها تلك الشركات
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع راس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وبالتالي الحد من هروب رؤوس الأموال.[2]
- تضمن الحوكمة عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاته في الاضرار بمصالح المساهمين، او أي من الأطراف مرتبطة بالشركة كالموردين و حملة السندات و المقرضين ، كما تعمل على استقلال أموال المساهمين.
- تعمل الحوكمة على تحقيق عدم التميز بين أصحاب المصالح في الشركة مع المحافظة على حقوق المساهمين القانونية في نقل ملكية الأسهم في اختيار أعضاء مجلس ألإدارة وكذلك الحصول على طاقة المعلومات عن الشركة التي تؤثر على قراراتهم.
- تبرز أهمية الحوكمة من خلال الفصل بين ملكية الشركة والإدارة.
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها
- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشراكات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- توفير قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة ان تحدد اهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها.[3]

[1] دكتور أحمد على خضر / حوكمة الشركات / دار الفكر الجامعي/ الإسكندرية/ الطبعة الأولى 2012 /ص 81، 82

[2] دكتور محمد الشريف بن زاوي حوكمة الشركات والهندسة المالية/ الإسكندرية/ دار الفكر الجامعي/الطبعة الأولى 2016 /ص،57,56.

[3] نفس المرجع السابق/ص 58

المطلب الثاني اهداف وخصائص حوكمه الشركات

أولا: اهداف حوكمة الشركات

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام ومنه فتطبيق قواعد وضوابط حوكمة الشركات يمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حماية حقوق المساهمين وتعظيم وعوائدهم وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات تثبت ملكيتهم للأسهم وشفافية المعلومات وتقديمها في الوقت المناسب وضمان الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية.
- العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعة الإدارة حيث ان الحوكمة تقف في موجهة الفساد.
- منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية تمكن الإدارة محاسبة امام المساهمين.[1]
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة وكذا تجنب حدوث الازمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد
- مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها وكذا الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقات بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا الى تعظيم الارباح وبعيدا عن الاحتكارات.
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين في القيام بدور المراقبين لأداء الشركة، وأيضا تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات.

وإضافة الى ما ذكر ينسب الى الحوكمة عدة اهداف منها: تخفيض المخاطر تعزيز الأداء تحسين وسهولة الدخول الى الأسواق المالية واتساع نطاق التسويق للسلع والخدمات وتحسين القيادة وابراز الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا :خصائص حوكمة الشركات:

تتمثل اهم خصائص حوكمة الشركات فيما يلي: [2]

[1] مصطفي يوسف كافي/ الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات/ مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع / عمان/ص 223,222.

[2] الحوكمة والإصلاح المالي والإداري منشورة المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009 / 23.

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات

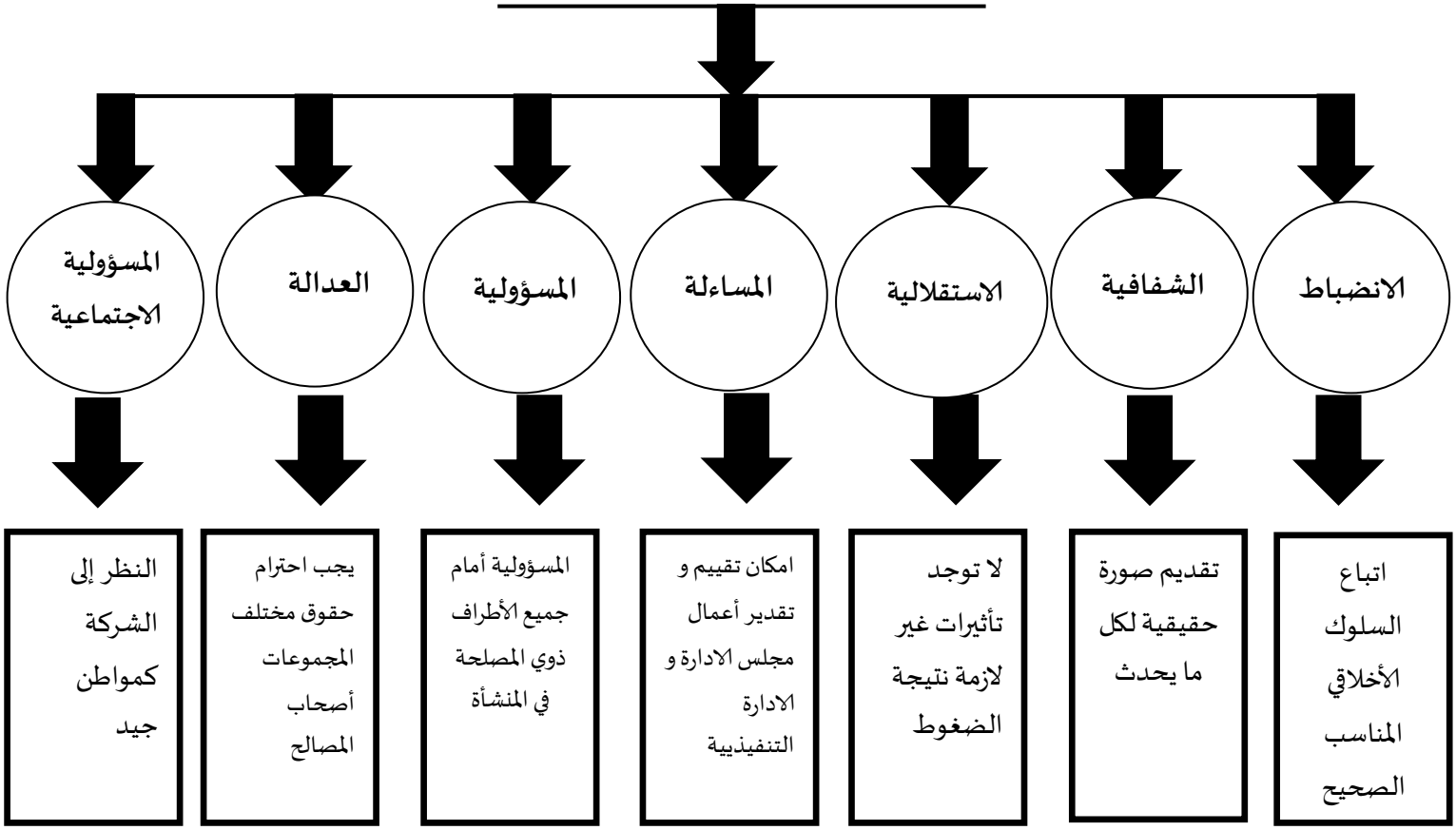

مصدر: تطبقات حوكمة في المصارف ،ص 26.

المطلب الثالث ركائز حوكمة الشركات

هناك مجموعة من الركائز الأساسية التي يجب تحقيقها لكي تتمكن الشراكات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشراكات ويمكن توضيحها في الشكل التالي: [1]

الشكل (02): ركائز حوكمة الشركات

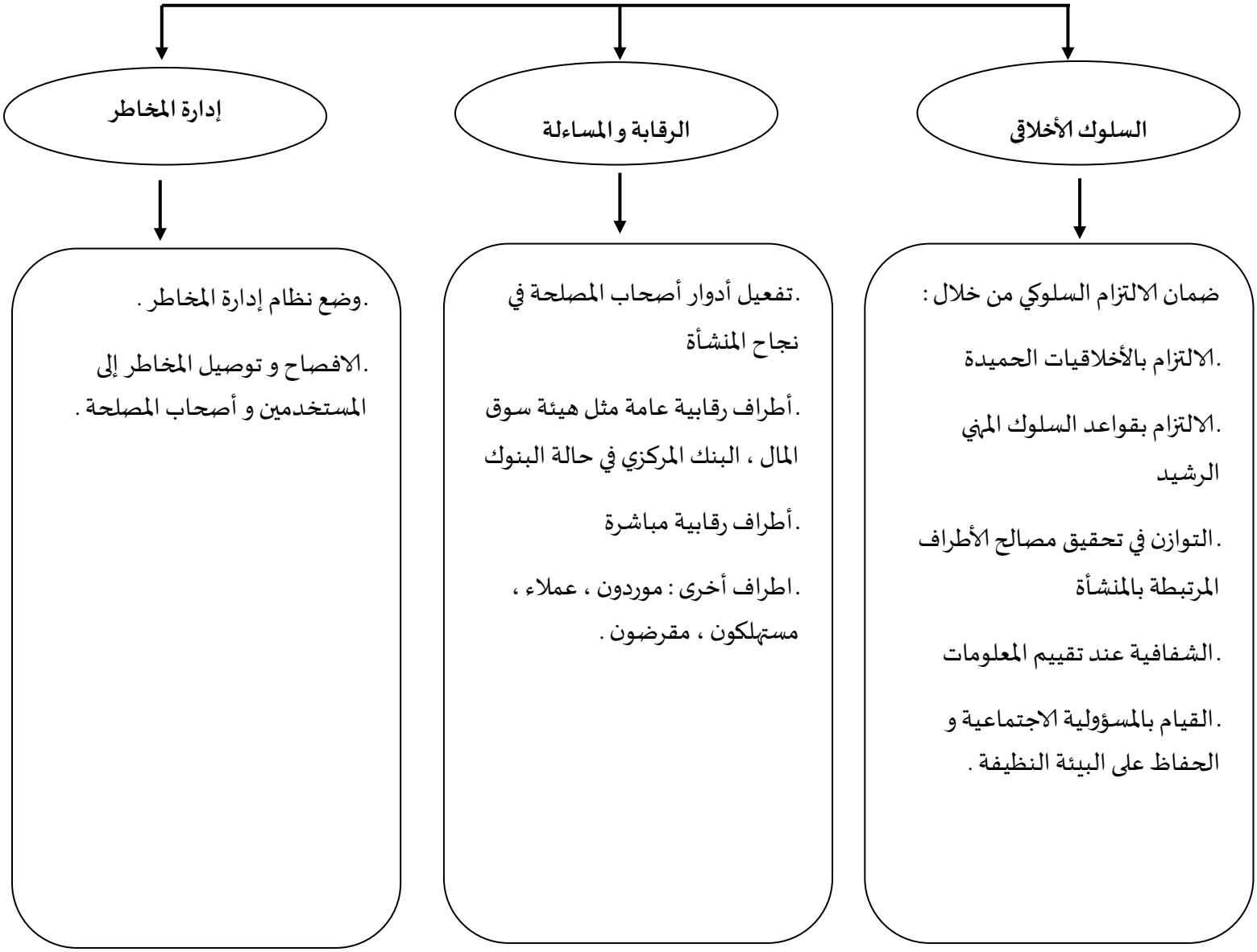

[1] دكتور طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف الدار الجامعية 2005/ ص47 .

المبحث الثاني: اساسيات حول حوكمة الشركات

نظرا للدور الهام الذي يلعبه مفهوم حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية من اجل ضمان السير الحسن لمختلف المؤسسات،وذلك من خلال وضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الإدارة المديرين المستثمرين وأصحاب المصالح وجب الإشارة الى اهم الأساسيات التي يقوم عليها هذا المفهوم.

المطلب الأول :مبادئ حوكمة الشركات

أولا: ضمان وجود إطارفعال لحوكمة الشركات: لجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وينبغي ان يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق وان يكون متوافق مع حكم القانون وان يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات المشرفة والتنظيمية والتنفيذية

ثانيا :ضمان حقوق المساهمين: الوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، يجب ان يضمن إطار الحوكمة حماية المساهمين، بحيث يكون المساهمون على معرفة كاملة لما يحدث داخل الشركة، وان يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتصلة بالحفاظ على حقوقهم، ومصالحهم الخاصة.

ثالثا المعاملة المتساوية للمساهمين: وتعني ضمان المعاملة المتساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمو الأقلية. وينبغي ان تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض في حال انتهاك وحقوقهم ومع إيجاد طلب من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود اية مصالح خاصة بهم، تتصل بعمليات تمس الشركة

رابعا دورأصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ان تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح، وان تشجيع الحوكمة على التعاون بين الشركات، وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة، وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للشركات القائمة، وتأكيد احترام وحقوقهم وإيجاد الاليات لضمان فرص حصولهم على المعلومات الازمة.

خامسا الشفافية والإفصاح :ينبغي ان يكفل اطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق ، و في الوقت الملائم بشان كافة المسائل المتصلة بالشركة ، ومن بينها الموقف المالي ، و الأداء الملكية ، و أسلوب ممارسة السلطة ، بحيث يجب اعداد و مراجعة القوائم المالية، و الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير محاسبة و مالية ذات جودة

سادسا مسؤوليات مجلس الإدارة: فمسؤولية مجلس الإدارة في ضوء المبدأ هي التوجيه الاستراتيجي للشركة ومنابعه الإدارة التنفيذية، كما ان المجلس يتحمل المسؤولية امام الشركة وأمام حملة الأسهم في الالتزام برعاية مصالح الشركة، ويلزم بالانتماء لها.[1]

[1] دكتور محمد الشريف بن زاوي حوكمة الشركات والهندسة المالية/ الإسكندرية دار الفكر الجامعي/الطبعة الأولى 2016 /ص، 56,55.

الشكل رقم(03): مبادئ حوكمة الشركات

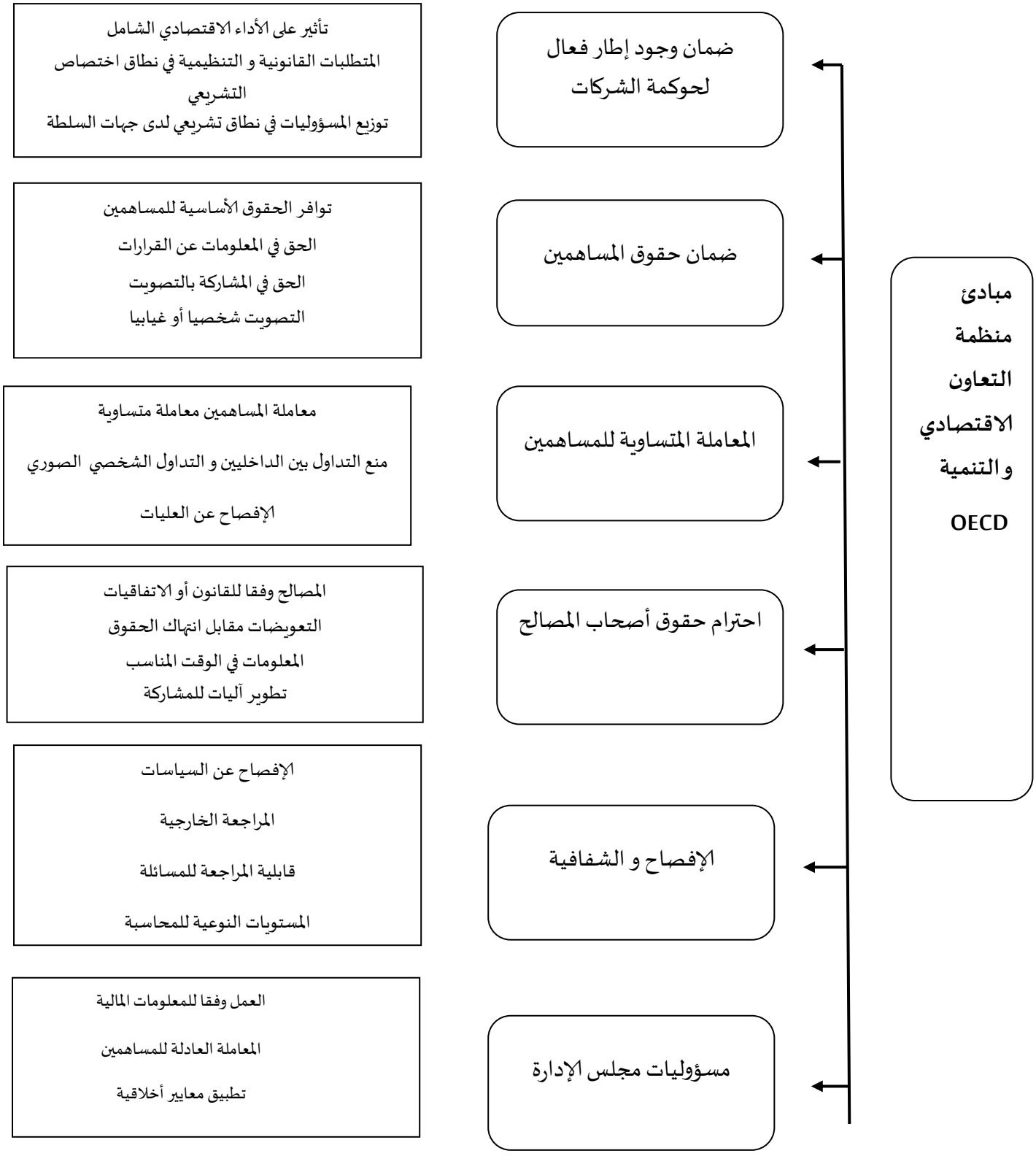

1 دكتور طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف الدار الجامعية 29,28/2005.

المطلب الثاني محددات وآليات حكومة الشركات:

لتطبيق حكومة الشركات لا بد من محددات واليات سوف يتم التطرق لها في هذا المطلب كما يلي:

أولا: محددات حكومة الشركات:

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حكومة الشركات يجب ان تتوفر مجموعة المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن السليم لمبادئ حكومة الشركات وفي حالة عدم توفر تلك العوامل فان تطبيق هذا المفهوم والحصول على مزاياه يعتبر امرا مشكوكا فيه وتشمل هذه المحددات والعوامل على مجموعتين:

أ- المحددات الداخلية:

المحددات وتشمل على القواعد والأساليب التي تطيق داخل الشركات، والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتحاذ القرارات داخل الشركات، وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حكومة الشركات مثل مجلس الإدارة، ، المساهمين ،وأصحاب المصالح. وبالنظرة السطحية الي هذه المحددات قد تفهم على انها قيود على الحكومة، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحكومة.

ويجدر بنا ان نلاحظ ان هذه المحددات سواء كانت داخلية او خارجية، فهي بدورها تتعلق بالعوامل المرتبطة بثقافة الدولة، النظام السياسي، مستوى التعليم والوعي لدى الأفراد فحكومة الشركات ليست سوى مجرد محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه الشركات، بل يعتمد إطار الحكومة أيضا على البيئة القانونية والتنظيمية، إضافة الى عوامل أحرى كأخلاقيات الأعمال ومدى أدراك الشركات للظروف البيئية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل في والتي قد تؤثر على سمعتها ونجاحها في الاجل الطويل.

ويمكن توضيح المحددات السابق ذكرها من خلال الشكل الموالى(انظر الشكل رقم04).[1]

ب- المحددات الخارجية

وتشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وترجع أهمية المحددات الخارجية الي ان وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص، وتتمثل المحددات الخارجية:

- القوانين و اللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات ، قوانين سوق المال و القوانين المتعلقة بالإفلاس ، و أيضا القوانين التي تنظم المنافسة و التي تعمل على منع الاحتكار.[2]

- درجة تنافسية أسواق السلع وعوامل الإنتاج

[1] منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية/ القاهرة 2009 /ص 09,08.

[2] دكتور طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ التجارب) /الدار ال جامعية2005/ ص25,24

- دور المؤسسات الغير الحكومية في ضمان التزام أعضاءها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق وبكفاءة وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين نقابات المحامين على سبيل المثال.[1]

- فعالية الهيئات والأجهزة الرقابية في تنفيذ رقابة صارمة عبى الشوكات.

- وتعتبر المحددات الخارجية مهمة جدا في تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة وهذا ما يقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص لها، ويمكن ابراز تلك المحددات في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات:

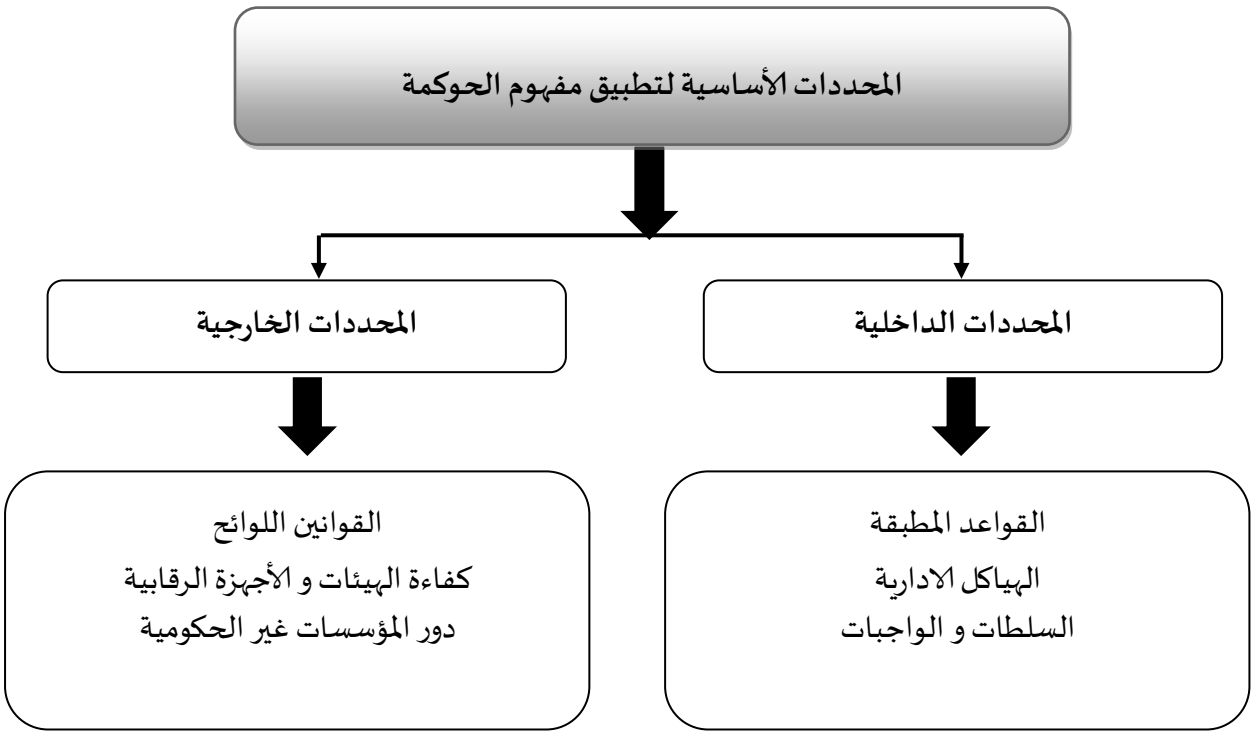

المصدر الحوكمة والإصلاح المالي الإداري ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009، ص 08.

[1] نفس المرجع السابق/ ص 30,29.

وخلاصة القول انه عند تطبيق هذه المحددات يجب الاخذ بعين الاعتبار ثقافة الدولة المراد التطبيق بها ، وما يرتبط بها من نظم سياسية و اقتصادية و قانونية و تعليمية ، فقدره المستثمرون على ممارسة حقوقهم في الشركات التي يمتلكون أسهما بها ، تتأثر بدرجة كبيرة بثقافة الدولة التي ينتمون اليها ،في نفس الوقت يجب ان تكون تلك المبادئ متطورة بطبيعتها ،و ينبغي ان يتم مراجعتها كل فترة في حالة حدوث تغييرات كبيرة في الظروف التي تعيشها الدولة.

ثانيا اليات حكومة الشركات:

يقصد بآليات حوكمة الشركات حسب التميمي،2005 الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموما، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم، ويمكن القول بأن هناك شبه إجماع بين الكتاب والباحثين في مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى فئتين: الآليات الخارجية والآليات الداخلية، وذلك وفق ما يوضحه الشكل الاتي:[1]

الشكل رقم(05): آليات تطبيق حوكمة الشركات

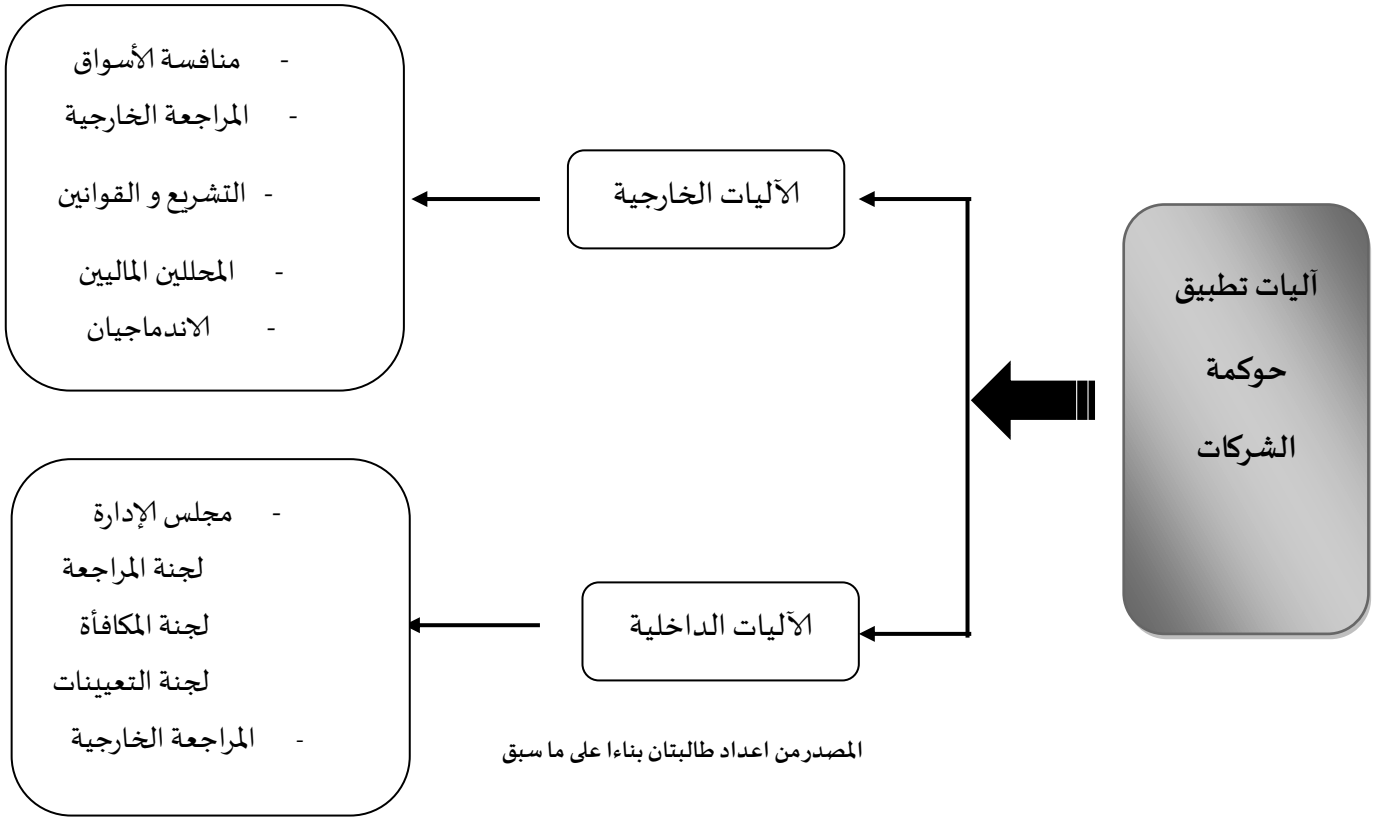

المصدر من اعداد طالبتان بناءا على ما سبق

[1] دكتور محمد الشريف بن زاوي حوكمة الشركات والهندسة المالية/ ألإسكندرية دار الفكر الجامعي/الطبعة الأولى 2016 /ص،71,72

1. الاليات الداخلية لحكومة الشركات:

تنصب اليات حكومة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها ويمكن تصنف الاليات الداخلية الى ما يلي:

1.1: المرجعة الداخلية

تعبير لجنة المراجعة أحد لجان مجلس الإدارة التي تساهم بدور اشرافي مهم من خلال ما تقوم به من مهام وما يقوض اليها من وصلاحيات في ضوء دور مجلس الإدارة نفسه ومحدداته كأحد اليات حكومة، [1]إذا اكدت التقارير واللوائح الصادرة حول حكومة وتعزيزها على أهمية الدور الذي تؤديه لجنة المراجعة كأحد اليات الحكومة و طبيعة هذا الدور و الوظائف التي يجب ان تقوم بها اللجنة حتى تكون الية فعالية للحكومة ، فتتمثل مهامها في مراقبة ممارسات الالتزام المحاسبي و إدارة المخاطر في الشركة، و انها مسؤولة عن ضمان السلامة المالية للشركة ذلك ان لجنة المراجعة تعبير مسؤولة عن ضمان جودة و سلامة القوائم المالية للشركات وكذلك كفاء و فعالية نظم الرقابة الداخلية لها.

2.1: المجلس الإدارة:

في ظل مفهوم حكومة الشركات فان مجلس الإدارة سوف يقوم بالنيابة عن المستثمرين بمسائلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق اهداف الشركة وتحقيق مصالح المستثمرين وهو منبثق مباشرة عن تصويت المساهمين في الجمعية العامة، ويتمتع بصلاحيات كبيرة في مجال مراقبة المسيرين، حيث اظهر كل من جيسن وفاما JENSEN et FAMA عام 1983 أهمية وجود اداريين خارجيين لضمان مراقبة فعالة للمسيرين عن طريق التقليل من السلطات التقديرية التي يتمتعون بها و التي تعتبر الأساس لبعض السلوكيات الانتهازية الممارسة من طرافهم، في اطار حماية حقوق المساهمين و الأطراف ذات المصلحة في الشركة.

- **لجنة التدقيق:**

بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية،وجدت لجنة التدقيق اهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية،ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن ان تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات،وذلك من خلال دورها في اعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات،وكذلك دورها في التأكيد على التزام بمبادئ حوكمة الشركات.[2]

[1] الدكتور محمد الشريف بن زاوي حوكمة الشركات والهندسة المالية/ دار الفكر الجامعي/ ألإسكندرية الطبعة الاول 2016/ ص 74.73.

[2] مصطفي يوسف كافي/ الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات/ مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع / عمان/ص 296,297.

❖ **لجنة المكافآت**

توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب ان تشكل لجان المكافأة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة ان تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة العليا معقولة،وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية،وهنا يكمن الدور الفعال لهذه اللجنة.

❖ **لجنة التعيينات**

يجب ان يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات و الخبرات المحددة من الشركة، و لضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة و بقية الموظفين فقد و ضعت هذى اللجنة لأداء مجموعة من الوجبات، فهي تقوم بوضع المهارات و الخبرات المطلوبة توفرها لدى عضو مجلس الإدارة و الموظفين المطلوبين ، و تضع اليات شفافة للتعيين بما يضمن الحصول على افضل المرشحين المؤهلين كما تقوم مع بقية أعضاء مجلس الادارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

هي عبارة عن ضغوط تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ووسيلة رقابة لأصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، بهدف تطبيق قواعد حوكمة الشركات، ومن هذه الآليات نذكر ما يلي: [1]

1.2: آلية منافسة سوق المنتجات/ الخدمات وسوق العمل الإداري

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات ، و يؤكد على هذه الأهمية كل من(Hess & Impavido) ، و ذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو إنها غير مؤهلة)، فإنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة ، و بالتالي تتعرض للإفلاس ، حيث إن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة ، و بخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا ، و هذا يعني أن إدارة الشركة في حالة الإفلاس سوف يكون لها تأثير سيئ على مستقبل المدير و أعضاء مجلس الإدارة ، إذ غالبا ما تحدد الاختبارات الملائمة للتعين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية

.

[1] نفس المرجع السابق/ ص 298

2دكتور محمد الشريف بن زاوي / حوكمة الشركات والهندسة المالية/ دار الفكر الجامعي/ الإسكندرية/ الطبعة الأولى 2016/ص 101،102

2.2: الاندماجان والاستحواذ:

لا شك فيه أن الاندماجات والاستحواذ من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في انحاء العالم، ويمكن أن تحدث الاندماجات والاستحوذات لأسباب مختلفة، فيمكن أن تكون لأسباب استراتيجية لتحسين العمليات التشغيلية أو المالية، ويمكن أن تندمج الشركات لتنويع نشاطها، أو من أجل النمو وزيادة القوة بالسوقية ز كل الاندماجات هي في جوهرها واستحوذ بهدف جعلها مربحة عن طريق خفض التكاليف أو التخلص من مديرها والاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض.

2.3: التدقيق الخارجي:

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة الجيدة للشركات، لأنه متتبع لتاريخ تطور مهنة مراجعة الحسابات في العديد من الدول العالم يجد أنها نمط تطورات في ظل فكرة الشركة.

المطلب الثالث :ضو ابط حوكمة الشركات

ان الهدف من آليات الحوكمة والضوابط هو التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية ورصد سلوك المديرين حيث يقوم طرف ثالث مستقل بمراقبة دقة المعلومات التي تقدمها الإدارة للمستثمرين هذا ويعتبر الالتزام بنظام الرقابة الداخلية المرجعة الرئيسية لتحديد هذه الضوابط ومن أمثلة على ذلك:

1-الرصد من جانب مجلس الإدارة: حيث أن مجلس الإدارة يتمنع بالصلاحيات اللازمة في إدارة الشركة ضمن القانون وهو الجهة القادرة على رصد أداء المديرين التنفيذيين في أداء أعمالهم وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين حماية لرؤوس أموالهم.[1]

إن المجلس ومن خلال اجتماعاته والتقارير التي يحصل عليها والحرية الكافية في مناقشتها والاستعانة بالخبرات اللازمة الداخلية والخارجية يمنحه القدرة على تقييم أداء المديرين وكفاءة أعمالهم وجودتها ونتائج قراراتهم المتوقعة.

2-الرقابة الداخلية:إن الحرص على وجود رقابة داخلية تمارس ضمن ضوابط محددة من خلال الأنظمة و التعليمات و التي يقوم بها التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي بإشراف مباشر من لجنة التدقيق لهو أمر كفيل بتقديم ضمانات معقولة للشركة لتحقيق أهدافها و حمايتها من المخاطر بشكل مقبول من خلال استمرارية تقييمها كما يعطي الثقة بالتزام إدارات الشركة وموظفيها بالتعليمات و القوانين مما يزيد الثقة بالتقارير المالية و التشغيلية ، هذا ومن واجبات مدققين الحسابات الخارجين و الداخليين استمرار تقييمهم لضوابط الرقابة الداخلية و تقديم التقارير عن كفاءتها .

3-ميزان القوى أن القوى التي تتحكم في الشركة هي:

[1] الحوكمة والإصلاح المالي والإداري / منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية 2009 /ص 17,16.

- مجلس الإدارة
- الجهات الرقابية
- الرقابة الخارجية (مجتمع الأعمال)

وقد حددت قواعد الحوكمة وأحكام القوانين الأسس التي تحكم سلطات مجلس الإدارة وسنأتي على ذكرها لا حقا في هذا البحث.

كما ونشير إلى أن هناك ضوابط خارجية أخرى تتمثل في أصحاب المصلحة الخارجيين ممن يمارسون الرقابة غير المباشرة على الشركة والنظم التي تحكمها منها:[1]

- المنافسون
- الدائنون
- المساهمون من خلال حقهم في الاطلاع على المعلومات والبيانات المالية.
- الضغوط الإعلامية
- المتعاملون في الأسواق المالية.

من هذا العرض يمكن القول بأن الشركات المساهمة العامة هي سجل مفتوح للعديد من الجهات الرقابية سواء تلك الجهات الرقابية المباشرة أو غير المباشرة.

أن عملية الفصل في المصالح بين المدققين الخارجيين والداخليين وأعضاء مجلس الإدارة ز المدراء التنفيذيين هي من الأمور التي تحد من الإخلال في توازن ميزان القوى ومن هنا فقد جاء التأكيد في قانون ساربا نيس-وكسلي التأكيد على هذا الموضوع كما ركز عليه دليل حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية و كما في قانون الشركات و ما يهمنا في هذا المجال أن نعتني بقواعد الممارسة و مدى التعقيدات فيها و خاصة عندما لا يوجد في القوانين ما يشير أو يغطي بعض الحالات مما يعني وجود الإمكانية الالتفاف عليها بصورة أو أخرى. من التحليل السابق فإن على الجهات الرقابية ومن خلال ضوابط الرقابة الداخلية والقوانين وقواعد الحوكمة أن تبدي العناية الكافية لإيجاد نوع من التوازن بين مختلف القوى التي تؤثر على إدارة الشركات والرقابة عليها. [2]

المبحث الرابع: التجارب الدولية في مجال حوكمة الشركات

اهتمت معظم الدول بمفهوم حوكمة الشركات وأهميتها في النهوض باقتصادها، هذا وتختلف تجارب الدول في حوكمة الشركات من دولة إلى أخرى باختلاف الثقافة التنظيمية السائدة في الشركات، التشريعات والتنظيمات المعمول بها وطبيعة سوق رأس المال ودرجة وصفة للمشهد الاقتصادي في البلد

[1] نفس المرجع السابق/ ص 21,22.

[2] الدكتور محمد الشريف بن زاوي حوكمة الشركات والهندسة المالية/ دار الفكر الجامعي الإسكندرية الطبعة الاول 2016/ ص31,30.

المطلب الأول تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن النظر إلى التجربة الأمريكية في مجال حوكمة الشركات على أساس:

- ✓ مرحلة ما قبل سنة 2001 أي قبل ظهور فضائح الاختلاسات المالية الكبرى " السرقات البورصة الكبرى حيث كان منطق سوق رأس المال هو السائد مما كرس الابتعاد عن السلوك الأخلاقي الرشيد للكثير من الفرق الإدارية في الشركات من خلال الصراع الكبير حول المصالح حيث تميز عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الجديد بما يلي:
- ✓ قيام الشركات بربط حوافز الإدارة بقيمة الأسهم من خلال منح مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حوافزها في صورة أسهم وخيارات أسهم (Stock option) يمكن ممارستها على الفور أو لا حقا.
- ✓ زيادة قيمة أتعاب الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي، وهو الأمر الذي أدى إلى سكوت المدقق وعدم إثارة المشاكل مع الإدارة حتى لا يتم إسناد هذه الخدمات إلى جهات أخرى.

كل هذه العوامل وعوامل أخرى من قبل المسألة المحدودة وغياب الكفاءة العالية، أدت إلى تكريس نظام حوكمة جعل مديري الشركات خاضعين للمحاسبة بدرجة أكبر من جانب المساهمين دون بقية الأطراف الأخرى.[1]

أما بعد صدور قانون (sarbanes Oxley Act) سنة 2002، وهو عبارة عن قانون لحوكمة الشركات تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الفضائح لكل من شركة (ENRON&COM WORLD) هذا القانون يحتم على جميع الشركات المسعرة في البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية تقديم حسابات تحمل شهادة شخصية من المسيرين إلى اللجنة الأمريكية للرقابة على عمليات البورصة (SCF)، ووفقا لهذا القانون أصبح المدراء يتحملون مسؤولية جزائية عن الحسابات التي تنشرها الشركة، كما يضمن أيضا استقلالية المدققين.[2]

وأصبح هذا التقرير قاعدة لإصلاح نظام حوكمة الشركات في الو.م.أ ويتضمن توصيات تهدف إلى تفعيل حوكمة الشركات خاصة من خلال ضمان الاستقلالية التامة بين أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء المديرية في الشركة، ونذكر من التوصيات ما يلي:

- منع الجمع بين وظيفتي المدير التنفيذي الرئيسي CEO ورئيس مجلس الإدارة
- منع عضو مجلس الإدارة من الحفاظ على منصبه لمدة أكثر من 10 سنوات
- تقوية وتدعيم الديمقراطية المباشرة الممنوحة للمساهمين في القاعدة (في MCI: تم ذلك من خلال إنشاء موقع انترنيت مخصص للمساهمين للإعلام بانشغالاتهم).

[1] دكتور طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف/ الدار الجامعية 2005/ص21,20.

[2] مصطفي يوسف كافي/ الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات/ مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع / عمان/ص34,32.

المطلب الثاني تجربة فرنسا و إنجلترا

أولا: حوكمة الشركات في فرنسا

لقد نشأ مفهوم حوكمة المؤسسات في فرنسا من خلال مجموعة من التقارير المنشورة خلال الفترة ما بين 1995م-2003م، هذه التقارير استمدت نصوصها وقوانينها من القوانين الدولية كقانون كادب وري1992 م وقانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1999م، إلا أنها ظلت تقارير إرشادية وليست إلزامية التطبيق ويمكن تلخيص أهم تلك التقارير في الشكل الاتي: [1]

الشكل رقم(06): التقارير الفرنسية الصادرة للإصلاح في مجال حوكمة المؤسسات

تقرير فينو الأول	تقرير ماريني	تقرير فينو الثاني	تقرير بوتون	قانون الأمن المالي
1995م-1996م	1996م-1999م	1999 م -2002م	2002 م-2003م	ما بعد 2003م

المصدر: من استنتاج الباحثين

توجد عدة عوامل جعلت أطراف السوق أكثر اهتماما بقواعد الحوكمة وإدارة المؤسسة في فرنسا، ومن أبرز تلك العوامل هي زيادة وجود المساهمين الأجانب ظهور صناديق والمعاشات والرغبة في تحديث سوق المال بباريس، وتولى ذلك أهم منظمتين في فرنسا هما:

المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين والجمعية الفرنسية للمنشأ الخاصة اللذان قاما بإنشاء لجنة قواعد إدارة المؤسسات التي كانت برئاسة فينو Vienot، وقد صدر تقرير فينو سنة 1995م الذي جذب الكثير من الاهتمام إلا أن التقرير لم يقترح تغييرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات وأيضا لم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات ويتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات منها:

- يجب على مجلس إدارة أن يضم عددا لا يقل عن عضوين من الأعضاء المستقلين
- يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم.
- يجب أن يحتوي كل مجلس إدارة على لجنة ترشيح تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل، ورئيس مجلس إدارة
- يجب أن تكون لكل مجلس لجان تدقيق مكافأة، وترشيح وكذلك يجب أن يشير مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا.[2]

ثانيا حكومة الشركات في إنجلترا

[1] دكتور طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف /الدار الجامعية 2005/ 12,11.

[2] نفس المرجع السابق/ ص13.

إن اختفاء المشكلات الرئيسة في الحسابات و الكشوف المالية المقدمة للمستثمرين و المساهمين هي أهم الأسباب التي أدت إلى تطور حوكمة الشركات في المملكة المتحدة ، حيث تطور هذا المفهوم و تكيف حتى أصبح جزءا من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مدرجة بالبورصات المالية أو غير مدرجة، ولهذا الغرض قامت كل من بورصة الأوراق المالية بلندن و كذلك مجلس التقارير المالية و جهات محاسبية أخرى في عام 1991 في البدء بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات ، وكانت هذه الفرصة الأولى لمجتمع الاعمال للاهتمام بإجراءات حوار جدي و مفتوح حول موضوع حوكمة الشركات و المسؤولية ، و اتخذ عمل اللجنة شكلا خاصا فقد كانت سمعة لندن كمركز تجاري عالمي على المحك، نتيجة التعرض بالانتقادات ، و قد أسفر عن هذا صدور تقرير كادبوري، و الذي يعتبر حتى الان من أهم التقارير .

المطلب الثالث حوكمة الشركات في الجزائر يعتبر موضوع الحوكمة من أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن حيث أصبح أولوية واستراتيجيه وطنية نتيجة للحاجة الماسة والمتنامية للشركات الجزائرية لتوطيد قدرتها التنافسية والفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطور لذلك قامت جمعيات واتحادات الاعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تشجع تطبيق الحوكمة الجيدة في بيئة الاعمال بغية جذب الاستثمارات الأجنبية.[1]

ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل تعمل بالتعاون مع المنتدى العالمي للحوكمة (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) من أجل وضع دليل للحوكمة الجزائرية.

وفي 11 مارس 2009 تم إصدار الدليل تحت ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر والذي عرف الحوكمة بأنها : "تلك العملية الإدارية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها ولنشر الوعي بفوائد ومزايا الحوكمة قامت مجموعة عمل الحوكمة الجزائرية بإطلاق مركز " حوكمة الجزائر في أكتوبر ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات على الالتزام ببنود الدليل الخاص بها واعتماد أفضل ممارسات الحوكمة الدولية. ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الاعمال لإظهار التزامه البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتحسين قيم الحوكمة بما فيها تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري.[2]

[1] الحوكمة والإصلاح المالي والإداري/منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009 /ص 156، 157.

[2] نفس المرجع السابق/ ص 158.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل يتضح لنا جليا انه لا يوجد مفهوم موحد متفق عليه دوليا بشأن الحوكمة، ولعل التعريف الذي يلقي نوعا من القبول العام هو انها النظام الذي تدار به الشركات وتراقبه.

ويستند هذا المفهوم الى مجموعة من الخصائص والمبادئ وذلك في إطار مجموعة محددات تدعم تطبيق اما بالنسبة للتجارب الولية فهي تختلف من غربية الى عربيه حيث ان كل دولة قامت بوضع القوانين واللوائح التي ترى انها تتلاءم مع الوضع السائد في مؤسساتها وتمكنها من تطبيق وإرساء مبادئ الحوكمة.

ان تطبيق حوكمة الشركات على النحو السليم لا يعني فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديرها والمتعاملين معها.

علاقة التدقيق المحاسبي المالي بحوكمة الشركات

تمهيـــــــــد:

تزيد الاهتمام بمهنة التدقيق المحاسبي المالي كأداة رقابة تساهم و تساعد الشركة على مواكبة التغيرات في العالم ، فما شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من تطورات و تغيرات تمثلت أساسا في العولمة و كذا الانهيارات المالية و الاقتصادية التي مست كبرى الشركات العالمية استدعى اظافر جهود داخلية و خارجية تعمل من أجل إيجاد الحلول و كان التدقيق المحاسبي المالي و حوكمة الشركات أمثل حل لذلك و لكن مع ملاحظة أن مفهوم حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقه بمعزل عن عناصر أخرى تتداخل معه و تدعمه و التي تركز على التدقيق المحاسبي المالي باعتباره من الاليات المحورية و ذلك كونه وسيلة تمنع و تقلل من عملية التقرير المضلل عن المعلومات المحاسبية و سنوضح أكثر من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول دور أصحاب المصالح في الحكومة الشركات.

يمكن لوظيفة التدقيق المحاسبي المالي ان تساهم في تطبيق حكومة الشركات من خلال العلاقة التعاونية بين المدقق الداخلي المدقق الخارجية، لجنة المراجعة، بالإضافة الى مجلس الإدارة وذلك بدعمها لهم في أداء مهاهم، ونوضح ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي و انعكاساته على حكومة الشركات

يعمل كل من التدقيق الداخلي والخارجي في اتجاه واحد هذا ما يجعل بينها علاقة تكامل لها انعكاس إيجابي على المؤسسة بصفة عامة وعلى حكومة الشركات بصفة خاصة.

اولا: التكامل بين الدقيق الداخلي الخارجي.

تعتبر العلاقة بين الدقيق الداخلي والخارجي في اتجاه تقليد قدم منذ النوعين، إلا ان اعميتها زادت يشكل كبير م زيادة متطلبات حكومة الشركات، وقد أصبح دورهما أكثر تكاملا في ظل بيئة الاعمال الحديثة.

ولفهم هذه العلاقة ارتأينا الى تقسيمها من وجهة نظر التدقيق الداخلي ومن وجهة نطر التدقيق الخارجي كما يلي:

1-من وجهة نظر التدقيق الخارجي: قد يؤثر عمل وظيفة التدقيق الداخلي على طبيعيه توقيت ومدى عمل التدقيق الخارجي السنوي، حيث يؤثر على إجراءات تقدير المخاطر وإجراءات جمع الأدلة اللازمة للاختبارات الفصلية،وعند أداء مهام التدقيق الخارجي قد يعتمد المدقق الخارجي على اعمال ادتها وظيفة التدقيق الداخلي مسبقا، او على اعمال تطلب منها مباشرة وذلك وفقا لمعيار التدقيق الخارجي رقم (2).

وقد اشارت العديد من الكتابات الى أهمية العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي بالنسبة لحكومة الشركات ومنها محددات قرار الاعتماد على وظيفة المدقق الخارجي.

2-من وجهة نظر التدقيق الداخلي: ان عملية فحص عناصر الكشوف المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في الشركة من قبل المدقق الخارجي أساهم في الكشف عن الأخطاء والغش الذي لم يستطيع المدقق الداخلي ان يكشفها مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها والمتمثلة في:[1]

- بخلق هياكل خاصة بها، وتأهيل وتدريب المدقق الداخلي مع توضيح خطوات العمل.
- عدم التزام الكلي بتطبيق معايير التدقيق الداخلي.
- استعمال الأساليب الإحصائية واستخدام الاعلام الالي في التدقيق الداخلي يجعله أكثر عملية ومهنيه ويظهر على نتائجه الصحة والمصداقية.[2]

[1] دكتور طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف/ الدار الجامعية 2005/ ص 151,150,149.

[2] دكتور طارق عبد العال حماد/حوكمة الشركات (مفاهيم -المبادئ -التجارب) / الدار الجامعية/ الإسكندرية / ص 149، 150.

ثانيا انعكاسات التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي على حوكمة الشركات

في إطار توسيع دور التدقيق في تطبيق حوكمة الشركات أصبح على المدقق الخارجي إبداء رأيه على مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، كما ان التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي له انعكاس إيجابي على حوكمة الشركات، حيث يمنع ازدواجية العمل ويحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات الصادرة عنهما، ويعمل على تقوية الرقابة بالشركة، ويزيد من الثقة و المصداقية في التقارير و القوائم المالية التي يعتمد عليها المساهمون و أصحاب المصالح لاتخاذ قراراتهم وبالتالي حماية مصالحهم و دعم الحوكمة ، كما يوفر مجموعة من مزايا لأصحاب المصالح سواء من داخل الشركة أو خارجها.

- ❖ حيث أن التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي يساهم في تخفيض تكاليف التدقيق عن طريق استبعاد ازدواجية العمل.
- ❖ يساهم في توفير معلومات حقيقة مفصلة للإدارة والتي تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت والمكان المناسبين.
- ❖ زيادة الثقة في المعلومات التي تعبر عن الأداء الإداري والمالي للشركة كما ان التكامل يساهم أيضا في التأكد على متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في الشركة.
- ❖ وإعلام الإدارة عن مواطن الضعف وتحديد أسلوب المعالجة مما يسمح لها بالقضاء على هذا الضعف، مما يزيد من ثقة مختلف أصحاب المصالح بالشركة.
- ❖ كما تعتبر الأطراف الخارجية من اهم مستعملي رأي المدقق الخارجي وإدراك هؤلاء الأطراف بأهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي يجعل مصداقية هذا الرأي يتوقف على درجة
- ❖ التكامل بين النوعين، وتتمثل اهم الفوائد لأصحاب المصالح خارج الشركة والمترتبة عن هذا التكامل في زيادة ثقة واطمئنان هؤلاء الأطراف على الرأي المعبر عن صحة ومصدقيه القوائم المالية، وزيادة اطمئنان أصحاب الشركة على أموالهم. كما أن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يهدفان إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك ومختلف أصحاب المصالح السعي إلى نشر القيم الأخلاقية وتقييم مدى الالتزام بها والحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الشركات.

وبالتالي فهو يساهم أساسا في دعم وتقوية حوكمة الشركات.

المطلب الثاني: العلاقة التعاونية بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق لإرساء حوكمة الشركات

تمثل لجان التدقيق إحدى الأركان الرئيسية للحوكمة، حيث تعتبر لجنة التدقيق أحد الضوابط الأساسية التي تمنع حدوث الأخطاء نظرا لصلتها الوثيقة مع كل من المدقق الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة.[1]

[1] نفس المرجع السابق/ص 30.29

أولا: مفهوم لجنة التدقيق

لا يوجد تعريف موحد للجنة التدقيق حيث تعددت التعارف حولها في أدبيات التدقيق حيث يمكن تعريفها على أنها " لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذي لديهم خبرة في مجال المحاسبة والتدقيق تكون مسؤولة عن الاشراف على عملية إعداد القوائم المالية، مراجعة وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.[1]

ثانيا علاقة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق

يحتاج المدقق الداخلي إلى علاقة قوية مع لجنة التدقيق والتوسع في التفاعل بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يمكن أن يعزز جودة حوكمة ويقوي البنية الأساسية للشركة. وكأحد المجالات الأساسية للمدققين الداخليين أن لهم خبرة واضحة في تطبيق نماذج الرقابة على في الشركة ،وهنا نجد أن رئيس فريق التدقيق الداخلي قد يساعد لجنة التدقيق في فهم استخدام و تصميم نماذج الرقابة على أساسها يتم تكوين الرأي على الرقابة الداخلية و تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة ، كما يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بإرسال التقارير الخاصة بالقسم مباشرة إلى لجنة التدقيق ، لكي تقوم بتقييم وظيفة التدقيق الداخلي بالشركة من حيث كفاءة الموظفين و المكافآت المتعلقة بهم و العمليات الخاصة بتقييم المخاطر و إنشاء خطط التدقيق الداخلي ، كما يجب عليه أن يحضر اجتماعات لجنة التدقيق على الأقل مرة واحدة سنويا ، كما يجب عليه إعلام لجنة التدقيق بنتائج التدقيق مركزا بذلك على النتائج و التوصيات الهامة.[2]

أما بالنسبة للجنة التدقيق فهي تعمل على الاشراف على وظيفة التدقيق الداخلي من أجل زيادة استقلاليته عن الإدارة حيث تعمل هذه اللجنة على تحقيق ما يلي:

- المشاركة في تعيين المدققين الداخلين وضمان أن وظيفة التدقيق الداخلي تؤدي عملها بشكل جيد وتعمل وفق المعايير المهنية، وتوفي بمسؤولياتها بمقتضى خطة استراتيجية للتدقيق.
- مراجعة أهداف وظيفة التدقيق الداخلي والإشراف على أنشطتها وتنظيمها، والموفقة على الاستراتيجية التي تعدها هذه الوظيفة وخطتها السنوية والتغيرات التي تجري خلال السنة وضمان ان التدقيق الداخلي يعمل و فقا للمعايير المهنية وان يكون له نظام تأكيد قوي للجودة معمول به.
- مناقشة مدى كفاية الرقابة الداخلية مع وظيفة التدقيق الداخلي او الإدارة حسب ما هو متلائم كما تقوم بتلقي التقرير السنوي الداخلي والتفسيرات، والمساعدة على تكوين رأي رسمي عن كفاية الرقابة الداخلية داخل الشركة.

[1] دكتور طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) / الدار الجامعية 2005 /ص 26، 27

[2] الدكتور محمد الشريف بن زاوي حوكمة الشركات والهندسة المالية/ دار الفكر الجامعي الإسكندرية الطبعة الاول 2016/ ص 94,93.

- ❖ النظر في التقارير الواردة من الفحص الخارجي للتدقيق الداخلي شاملة الدراسات الميدانية مع عملاء التدقيق كما تعمل على مراجعة خطط ونتائج التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وضمان وجود اتصالات جيدة بين المدققين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة والإدارة العليا وهو الامر الذي يرفع بمستوى تحقيق أهداف التدقيق الداخلي ويعمل على تدعيم حوكمة الشركات وضمان الاستمرارية وسلامة تطبيقها.

ثالثا انعكاسات العلاقة التعاونية بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق على حوكمة الشركات.

تمثل لجان التدقيق أحد الاليات الجوهرية لحوكمة الشركات، حيث تعتبر أحد الضوابط الأساسية التي تمنع حدوث الأخطاء والتلاعبات نظرا لصلتها مع كل من المدقق الداخلي المدقق الخارجي ومجلس الإدارة.

حيث تتمثل مهام لجان التدقيق في مساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة و تدعيم استقلالية المدقق الداخلي و حيادية المدقق الخارجي، كما أن وجود لجنة التدقيق في الشركة يساهم في مد خط اتصال مباشر بين مجلس الإدارة و المدققين إضافة إلى مساهمتها في التخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة و مجلس الإدارة، كما أكدت معظم الدراسات التي أنجزت بخصوصها حوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان التدقيق داخل الشركة لأنها هي التي تسهر على تطبيق الحوكمة و تقييم مستوياتها و تأكيد صحة المعلومات المالية و المحاسبية الموجودة في التقارير المالية للشركة و زيادة مصداقيتها ، و ذلك بما يضمن جودتها و كذا تشجيع الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة ، و تعزيز الإفصاح و والشفافية لكن اليوم امتد دور لجنة التدقيق ليشمل أيضا ضمان قوة إجراءات الرقابة الداخلية.

كما ان للجنة التدقيق علاقة تعاونية مهمة مع وظيفة التدقيق الداخلي حيث يعتبر التدقيق الداخلي أحد الدعائم الاساسية التي تساعدها على ومهامها وبالتالي تحقيق حوكمة أفضل للشركات. باعتباره موردا هاما لتعزيز ودعم لجنة التدقيق ومصدرا لها بمختلف المعلومات التي تحتاجها، وهذا فيما يخص تقديمه لخدمات التأكيد والاستشارة خاصة فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر كما انه يعتبر وصل بين لجنة التدقيق والمستويات الأخرى من الإدارة. وهي من وجهها تشرف عليه لتزيد من استقلاليته وموضوعيته وكفاءته وهذا ما يؤدي لإرساء حوكمة الشركات.[1]

[1] دكتور محمد الشريف بن زواي/ حوكمة الشركات والهندسة المالية/ دار الفكر الجامعي/ الإسكندرية / الطبعة 2016/ص98، 99، 100.

المطلب الثالث علاقة التدقيق المحاسبي المالي بمجلس الإدارة و انعكاساته

أولا: تعريف مجلس الادارة

عرف (Monks and Minoz) مجلس الإدارة بأنه:" حلقة الوصل بين أولئك الذين يقدمون رأس المال وأولئك الذين يستخدمون هذا المورد في خلق القيمة"[1]

ثانيا علاقة التدقيق المحاسبي المالي بمجلس الادارة

وتعتبر العلاقة بين وظيفة التدقيق المحاسبي المالي ومجلس الإدارة عبارة عن علاقة تأثير حيث يعمل مجلس الإدارة على توفير بيئة مناسبة لعمل وظيفة التدقيق وهذا من خلال:

- ❖ انشاء لجنة التدقيق وتفعيل دورها والموافقة على تعين المدققين
- ❖ الاختيار المناسب لفريق عمل التدقيق الداخلي وهذا فيما يخص الخبرات والمهارات اللازمة مع القيام بتدريب دوري له
- ❖ تدعيم عمل المدقق الخارجي وذلك بتوفير المعلومات بالموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال المجلس التنفيذي والقرارات التي تم اتخاذها في الوقت المناسب
- ❖ على مدير التدقيق الداخلي ان يقدم تقارير منتظمة لمجلس الإدارة عن أهداف صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي وكذا الإنجازات المتعلقة بالخطة الموضوعة، كما ان المدقق الخارجي يوجه تقاريره إلى مجلس الإدارة ويجب ان يشمل التقرير مواقع الخطر مواضيع الرقابة فيما يخص مخاطر الغش والأمور الخاصة بالحوكمة.[2]

كما يمكن لوظيفة التدقيق المحاسبي المالي تقديم العون لمجلس الإدارة في الوفاء لمسؤولياتهم في حوكمة الشركات وهذا فيما يخص:

- مساعدة مجلس الإدارة في التقييم الذاتي للحوكمة
- الحث على فرص أفضل لتحقيق الالتزام بغرض تخفيف التكلفة على المدى الطويل.
- فحص قواعد وأدب السلوك الأخلاقي بالشركة للتحقق من مدى الالتزام بها وكفايتها لتحقيق الهدف منها.
- مراعاة الإفصاح والشفافية عند إعداد ز تنفيذ خطة التدقيق السنوي.
- تنفيذ التدقيق السنوي بالعناية اللازمة وإعداد تقرير بالنتائج.

ثالثا : انعكاساتها على حوكمة الشركات

بما ان مجلس الإدارة من الأطراف الأساسية لحوكمة الشركات والتي لها تأثير فعال على جودة الحوكمة المنبثق من تأثير ها في باقي أطراف الحوكمة استلزم وجود تفاعل بين وظيفة بين وظيفة التدقيق المحاسبي المالي والإداري وهذا يمدها بنتائج تقدير المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية وكذلك الإفصاح الدوري للإدارة على الأنشطة التي تنفذيها حيث أصبح مجلس الإدارة يعتمد على وظيفة التدقيق في تحسين عملية

[1] دكتور أحمد على خضر/حوكمة الشركات/ دار الفكر الجامعي / الإسكندرية/ الطبعة الأولى 2012/ ص 134،135.

[2] دكتور طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ -التجارب) /الدار الجامعية 2005 / ص147، 175، 179.

الحوكمة وذلك نظرا للدور المحوري للمدققين في تقديم خدمات التأكيد الخدمات الاستشارية وإدارة المخاطر.[1]

المبحث الثاني دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام إدارة المخاطر و أثره على حوكمة الشركات

يعمل التدقيق الداخلي على متابعة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر في الشركة، وتقييم مختلف المخاطر في المجالات التي يتم تدقيقها ورفع نتائج ذلك التقييم إلى الإدارة العليا أو لجنة التدقيق او الاثنين معا.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لدعم حوكمة الشركات

أولا: مفهوم إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر على أنها تنظيم متكامل يرتكز على مجموعة من الأساليب تهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الطرق وأقل التكاليف وذلك من خلال اكتشاف الخطر تحليله، قياسه، تحديد وسائل لمواجهته ثم اختيار أفضل وسيلة لذلك حيث تعرف على انها " جزء من ثقافة الشركة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الاثار المترتبة عنها.[2]

ثانيا: مراحل تدقيق إدارة المخاطر

تمر عملية تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر التي يقوم بها المدقق الداخلي أو الخارجي بالخطوات التالية:

أ-تدقيق أهداف وسياسات إدارة المخاطر

تتمثل المرحلة الأولى في التدقيق حول سياسيات إدارة المخاطر التي تنتهجها الشركة و تقييم أهداف البرنامج لتقرير مدى مناسبتها لأهداف الشركة، و يشمل هذا التدقيق عموما تدقيق الموارد المالية للشركة و قدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها ، و الهدف هنا هو تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع الموارد المالية للشركة و قادرة على تحمل الخسائر في حالة ما إذا كانت إدارة المخاطر قاصرة تتم صياغة أهداف جديدة و تعرض على الإدارة للموفقة عليها، و في حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق و السياسة ينبغي التوافق بين الاثنين إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب الشركة في التعامل مع مخطرها ، و في حال كون الأهداف غير واضحة يجب تقديم توصية بأن تقوم الشركة بتبني سياسة رسمية.

ب-التعرف وتقييم التعرضات للخسائر

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون المرحلة التالية هي التعرف على المخاطر التي تواجهها الشركة حاليا وكذا التقنيات المستخدمة في التعرف على المخاطر وهي تعتبر عملية تدقيق للإجراءات التي طبقت في الماضي بغرض التعرف على إدارة المخاطر وفي حالة ما إذا كانت هناك مخاطر رئيسية يمكن التعرض لها ينبغي على المدقق أن يتعرف على مقاييس الممكن استخدمها للتصدي لها ومواجهتها بأنسب البدائل وكذا تقديم التوصيات التصحيحية في حالة عدم القدرة على مواجهة الخطر.

---

[1] نفس المرجع السابق /ص 192،191.

[2] دكتور طارق عبد العال حماد/ حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ -التجارب) /الدار الجامعية 2005/ص 388.

ج-تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض للمخاطر

هنا يقوم المدقق بدراسة المداخيل المختلفة الممكن استخدمها للتعامل مع كل مخاطر وينبغي أن تشمل هذه الخطوة تدقيق تعامل الشركة مع المخاطر المحتفظ بها سواء بتحويلها او الاحتفاظ بها.

د-تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة

في هذه المرحلة يتم تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للخطر والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه كما أن المعايير لممارسة مهنة التدقيق المحاسبي والمالي قد نصت في هذا الصدد في المعيار رقم 400 على تقدير المخاطر والرقابة الداخلية والمعيار 108على تقدير المخاطر والضبط الداخلي.

هـ-التقريروالتوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج

عادة ما يتم إعطاء عملية تدقيق إدارة المخاطر الصيغة الرسمية، وهذا في صورة تقرير مكتوب يبين بالتفصيل نتائج التحليل ويطرح كذلك توصيات بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر ويرسل التقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، لجنة التدقيق وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.[1]

ثالثا: علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

إن صدور الإطار الجديد لمعايير ممارسة مهنة التدقيق الداخلي عام 1999، والمعدل سنة 2004 وغيرها من القوانين أهمية في التأكيد على ان وظيفة التدقيق الداخلي يمكن أن تلعب دور مهم في إدارة مخاطر الشركة حيث جعلت التدقيق الداخلي دعامة أساسية يستعان بها في تقويم أنظمة إدارة المخاطر من أجل تقويتها وتحسينها ويكون ذلك من خلال قيامه بما يلي:[2]

- ❖ مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا على رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر وذلك بتقديم اقتراحات وخدمات استشارية.
- ❖ التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- ❖ تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر على مستوى الشركة، وسرعة الإبلاغ عنها والعمل على معالجتها.
- ❖ رفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم فعالية إدارة المخاطر، وتحديد نقاط الضعف والانحرافات فيها.
- ❖ تقييم التقارير المعدة من طرف مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ والبدا بمعالجتها والإجراءات التصحيحية المتخذة.

ومن خلال ما سبق تتضح أن علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر هي علاقة قوية وطيدة، فالتدقيق الداخلي يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف الشركات من أجل تقوية وتحسين الطرق التي يدير بها مخاطرها، وأهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها وإدارتها تتمثل في عدم دقة المعلومات المالية

[1] نفس المرجع السابق/ ص418,417.

[2] مصطفي يوسف كافي/ الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات/ مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع / عمان/ ص 66,63.

والتشغيلية، الفشل في إتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين، ضياع الأصول، الاستخدام غير الكفي للموارد والفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة.[1]

المطلب الثاني: أثر إدارة المخاطر من طرف المدقق الداخلي على حوكمة الشركات

يعمل التدقيق الداخلي على إضافة قيمة للشركة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول بأن المخاطر التي تواجه الشركة تدار بفعالية، وكذا من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر وتدقيق إدارة المخاطر ، حيث ان وظيفة التدقيق الداخلي قد اتسع نطاقها من دورها التقليدي المتمثل في التدقيق المالي إلى التدقيق الإداري ثم إلى التركيز على إضافة قيمة للشركة من خلال تدقيق إدارة المخاطر و الإفصاح عن مختلف المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم و ان الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي و منظم و هذا يساهم في دعم حوكمة الشركات .وحتى من خلال تعريف معهد المدققين الداخلين للحوكمة على أنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح في الشركة من أحل توفير الاشراف على إدارة المخاطر و مرقبتها و التأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف و المحافظة على قيم الشركة من خلال حوكمة الشركات فيه .و بالتالي فإن اهتمام التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر يساهم بدوره في دعم و إرساء حوكمة الشركات.[2]

المطلب الثالث: دور التدقيق المحاسبي المالي في مكافحة مخاطر التلاعب في الحسابات

نتيجة ظهور الاختلاسات والاحتيالات من قبل الإدارات والتي تتم باستخدام أساليب الغش المختلفة والمتمثلة أساسا في المحاسبة الابتداعية، تخفيف تقلبات الدخل. جاءت حوكمة الشركات للحد او التخفيف منها، واعتمدت في ذلك على التدقيق المحاسبي المالي كآلية لمحاربة هذه التلاعبات.
وعليه أصبح ينظر إلى التدقيق المحاسبي المالي على أنه أداة لإدارة المخاطر.[3]

أولا: المحاسبة الابتداعية: هي أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات الممارسة لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة أو بعض العاملين فيها. وتوصف مثل هذه الأساليب بأنها "محاسبة إبداعية" إذا تمت ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصري المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ. لممارسة هذه الأساليب أثر بالغ الأهمية في زعزعة ثقة السوق في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات، ويعتقد بعض الباحثين أن للمحاسبة الإبداعية دورا في الانهيارات المفاجئة لبعض الشركات في العقد الماضي، والتي ترتب عليها إخفاق مهنة المحاسبة في الوصول إلى المستوى المتوقع لهذه المهنة.

[1] دكتور أحمد على خضر/حوكمة الشركات/ دار الفكر الجامعي / الإسكندرية/ الطبعة الأولى 2012/ ص 40,39.

[2] دكتور طارق عبد العال حماد/ حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ -التجارب) /الدار الجامعية 2005/ص 350,349.

ثانيا: إدارة المكاسب(الأرباح): و يقصد بها قيام الإدارة بعملية محاسبية هدفها التلاعب في الأرباح من أجل التأثير على انطباعات المستثمرين و المحللين الماليين حول الأرباح المتوقعة، بصورة أدق يمكن النظر إلي إدارة المكاسب على أنها اختيار سياسات محاسبية من جانب إدارة الشركة لتحقيق أهداف معينة ، حيث توفر المرونة المتاحة في الانظمة المحاسبة للاختيار بين الطرق ، السياسات و المناهج وكذلك حالات التقدير و الحكم الشخصي لبعض مراكز الكشوف المالية على هامش مناورة يمكن أن تستغله الإدارة في الشركة من أجل تحقيق أهدافها غير المشروعة ، و يهدف ذلك إلى ما يلي:

- ❖ تشجيع المستثمرين على شراء الأوراق المالية للشركة
- ❖ زيادة القيمة السوقية للشركة في المدى الطويل
- ❖ زيادة الحوافز والمكافأة التي تحصل عليها الإدارة، لاسيما إذا كانت حوافزها أكثر ارتباطا بالأداء.

ويؤدي هذا النوع من التلاعب الي انتقال للثروة بدون وجه مشروع من المساهمين الجدد الي المساهمين القدامى بسبب ان أسعار الأسهم تصبح مقيمة في السوق بأعلى من قيمتها.

وهناك ثلاث طرق الإدارة الارباح هي:

- ✓ إدارة الاستحقاقات والتأثير في احتمال تحثث الإيرادات والمصروفات، مثل تغيير العمر الافتراضي للأصول.
- ✓ اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية الزامية.
- ✓ التغيرات المحاسبية الاختيارية من خلال إمكانية التحول من طريق الى أخرى.[1]

ثالثا: تخفيف تقلبات الدخل: يتمثل التلاعب من خلال تخفيف تقلبات الدخل في إنتاج سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح و ذلك بغرض تخفيض دراجة المخاطرة و بالتبعية زيادة قيمة المؤسسة في المدى الطويل - لأن المخاطر تعني تقلب العائد -أي كلما انخفض التقلب في العائد كلما قلت المخاطرة، و هذا الشكل من التلاعب المحاسبي يتطلب أن تحقق المؤسسة أرباحا كبيرة بدراجة كافية في بعض السنوات بما يسمح بتكوين احتياط سرية تستخدم بعد ذلك من أجل تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة ، أي تخفيض الدخل في السنوات المزدهرة و تخزينه لمقابلة انخفاضه في السنوات الرديئة ، و تسعى الإدارات في الشركات وراء هذا النوع من التلاعب المحاسبي إلى خدمة المساهمين القدامى على حساب المساهمين الجدد ، أدى هذا التلاعب إلى تقييم السوق للأسهم بأعلى من قيمتها العادلة و تغليط سوق رأس المال.

[1] مصطفي يوسف كافي/ الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات/ مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع / عمان/ ص 32.

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي المالي في تقييم الرقابة الداخلية

لقيت أنظم الرقابة الداخلية في السنوات الأخيرة عناية كبيرة واهتماما بالغا من طرف المحاسبين المدققين وإدارة الشركات بسبب زيادة حجم المشاريع، وحاجة الإدارة لحماية مواردها من الضياع والاختلاس.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية

أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية

يعرف نظام الرقابة الداخلية حسب منظمة الخبراء المحاسبين الفرنسيين المعتمدين على أنه " مجموعة من النظم والمعايير والإجراءات والطرق التي تضعها الإدارة لحماية أصولها ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة التشغيلية.

كما عرف من قبل لجنة المنظمات (COSO) المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين على انها " العملية المتخذة من طرف مجلس الإدارة الموظفين الاخرين من اجل توفير ضمان معقول بما يتعلق بتحقيق أهداف الشركة وفعالية وكفاءة العمليات، وهذا باعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والنظم.[1]

ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

يسعى نظام الرقابة الداخلية في الشركة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ حماية أصول الشركة من أي تلاعب واختلاس أو سوء استخدام
- ✓ اختبار دقة ودراجة الاعتماد على البيانات المحاسبية
- ✓ منع الأخطاء والغش، وتشجيع العمل بكفاءة
- ✓ التأكد من التزام العاملين بالشركة بكافة السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة. [2]

ثالثا: تقييم نظام الرقابة الداخلية[3]

عند قيام المدقق بمهنته عليه تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، وهذا لمعرفة مدى التطبيق الفعلي للسياسات الموضوعة، وكذا معرفة مدى التزام الشركة بهذه العناصر:

1-أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتمد المدقق في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية على عدة أساليب أهمها:

أ-الأسلوب الوصفي للرقابة الداخلية

يقوم المدقق حسب هذا الأسلوب بتحضير قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية،ويقوم بتوجيه الأسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية، ز بذلك يتضح للمدقق كيفية سير العمليات والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من أجلها الدفاتر التي تسجل بها ويقوم المدقق

[1] أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات/ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير / جامعة الجزائر 2003/ ص 87.

[2] دكتور طارق عبد العال حماد/ حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ -التجارب) /الدار الجامعية 2005/ص 126,125.

بتسجيل الإجابات وترتيبها بحيث تظهر سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان نظام الرقابة يتضمن ثغرات أو تنقصه بغض الضوابط.

ب-أسلوب خرائط التدقيق

هو تعبير شكلي لنظام او مجموعة من العمليات المتتالية يتم تصميمها بغرض وصف تدقيق العمل، أو هي عبارة عن خرائط تنظيمية توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات حيث يمكن أن تكون موجودة داخل النظام الإداري المالي للشركة وبالتالي واجب دراستها وفحصها واختيارها من خلال تتبع مسار الإجراءات والمعلومات، أما إذا لم تكن موجودة فعلى المدقق ان يقوم بتصميمها بعد حصوله على وصف كامل للإجراءات، وهي تعتمد على مجموعة من الرموز المتعارف عليها عالميا.

ج-أسلوب قوائم الاستقصاء

هي عبارة عن قائمة تحتوي على مجموعة أسئلة متعلقة بنظام الرقابة الداخلية والعمليات المختلفة، وهي تختلف باختلاف الطريقة المتبعة بحيث تكون الإجابات بوضع نعم أو لا مع وجود مكان للملاحظة من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية، ويعاب على هذا الأسلوب أنه يرتكز على الاعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الافراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الاعمال.[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

تقع مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية على إدارة التنظيم نفسه، والإدارة تعتمد في متابعة أداء هذا النظام على المدققين الداخلين، كما أن تطوير أي نظام للرقابة الداخلية يرتكز على أربع مسؤوليات أساسية هي وضع الإجراءات الرقابية، تطبيقها، اختيار مدى الالتزام بها وأخيرا تقيمها.

حيث أن مسؤولية المدقق الداخلي تقتصر فقط على اختبار الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقيمها، في حين أن مسؤولية وضع الإجراءات الرقابية تقع على كل من الإدارة التكتيكية والتنفيذية ، أما تطبيق الإجراءات فتكون على الإدارة التنفيذية، في حين يقوم قسم التدقيق الداخلي باختبار الالتزام بهذه الإجراءات ، كما تقوم كل من الإدارة التكتيكية و التنفيذية بتقييم نظام الرقابة الداخلية، و يقوم أيضا قسم التدقيق الداخلي بتقييم مدى كفاءة و فاعلية نظام الرقابة الداخلية و لكن بطريقة أكثر تنظيما و شمولية مقارنة بما تقوم به الإدارة ذاتها، حيث يقوم المدقق الداخلي لتقييم بعدين لنظام الرقابة الداخلية و هما تصميم النظام و فعاليته، و منه فإن من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد هو وجود قسم كتنظيم إداري داخل الوحدة الاقتصادية و الذي يطلق عليه بقسم التدقيق الداخلي.[2]

[1] نفس المرجع السابق/ ص 64.

[2] دكتور طارق عبد العال حماد/ حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف/ الدار الجامعية 2005/ ص 72,71.

المطلب الثالث: انعكاسات تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات

يعد وجود إدارة التدقيق الداخلي في الشركة من أهم العناصر ومقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال خاصة في الشركات الكبيرة الحجم، حيث أنها تعتبر أداة مهمة لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة المتبع في تحقيق الأهداف المرجوة منه عن طريق التحقق من أن التنفيذ تم في اللوائح والتنظيمات، و بالتالي فهي تساعد إدارة الشركة عبر القيام بمسؤولياتها عن طريق فحص، تقويم و إبداء الرأي في السياسات و الخطط و الإجراءات و السجلات ، كما يساعد التدقيق الداخلي في دعم الهيكل الرقابي و العمل على تقديم مقترحات بشأن التحسين المستمر لنظام الرقابة و بالتالي رفع كفاءة و ربحية الشركة و تعزيز الثقة فيها.[1]

حيث يساعد التدقيق الداخلي على إنجاح حوكمة الشركات، وبالتالي تحقيق أهداف الشركة

المبحث الرابع: أليات دعم دورالتدقيق المحاسبي المالي في حوكمة الشركات

يعتبر التدقيق من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثر بمبادئ وإجراءات الحوكمة، فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة التدقيق، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة التدقيق، وتهدف الاليات الأساسية العملية لدعم دور التدقيق في حوكمة الشركات إلى ضرورة حرص مدقق الحسابات على الارتقاء بجودة التدقيق وتفعيل المساءلة المهنية للمدقق وفيما يلي ملخص لأهم الاليات.[2]

المطلب الأول: الأليات الأكاديمية

يقع على عاتق الاكاديمية من ذوي الاهتمام بالتدقيق عبء التطوير المستمر في برامج التعليم في مرحلة التكوين الدراسي والمهني وذلك لإنتاج مدقق وتوجيه البحوث لحل مشاكل الممارسات المهنية أو المشاكل في تخطيط وتنفيذ برامج التعليم المهني المستمر، ويمكن تحديد دور الأكاديميين في تدعيم دور المدقق في حوكمة الشركات في ثلاث أليات رئيسة وهي:

- ❖ تطور برامج التعليم المحاسبي وتوجيه البحوث المحاسبية لحل مشاكل الحوكمة وبرامج التعليم المهني المستمر.
- ❖ ضرورة عقد المؤتمرات في مجال التدقيق ودورها في حوكمة الشركات مع التركيز على مناقشة واقعية لقضية دور التدقيق في إرساء الثقة على الإفصاح المحاسبي من جهة وزيادة إمكانية اعتماد أصحاب المصلحة في الشركات على المعلومات المحاسبية التي يوصلها هذا الإفصاح من جهة أخرى، كما يمكن أن تركز على دور معايير التدقيق كمستويات للأداء المهني في ضمان جودة خدمة التدقيق ومن ثم حماية مصالح أصحاب المصلحة.
- ❖ ضرورة تحقيق التكامل بين مراكز التكوين لأغراض تطوير مقررات التدقيق من منظور حوكمة الشركات وورشات العمل المشتركة بين هذه المراكز لأغراض تطوير مقررات التدقيق من منظور حوكمة الشركات.

[1] الحوكمة والإصلاح المالي والإداري/منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009 /ص 146,145.

[2] مصطفي يوسف كافي/ الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات/ مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع / عمان/ ص88.87.

المطلب الثاني: الاليات التنظيمية المهنية

تعمل مهنة التدقيق من خلال تنظيم مهني رسمي يحمي أعضائها وينمي قدراتهم العلمية والعملية باستمرار ويصدر الارشادات والضوابط المهنية الكفيلة بالارتقاء بمستوى المهنة ومستوى أعضائها، وهذا الامر يمثل تحديا جديا للجمعيات المهنية بحيث يحتاج إلى أداة تضع وتنفذ أليات ممكنة وعملية لدعم دور التدقيق المحاسبي والمالي ومن أهم هذه الأليات:[1]

- ❖ تطوير معايير المحاسبة المالية: حيث يقع على عاتق الجمعيات المهنية إحداث تطور مستمر في معايير المحاسبة المالية حتى يمكن للمدقق باستمرار حيازة مقياس ملائم لصدق القوائم المالية.
- ❖ تطور معايير التدقيق: يجب أن يترافق مع تطور معايير المحاسبة المالية تطوير مماثل في معايير التدقيق سواء المعايير المتعارف عليها أو الإرشادات المتخصصة.
- ❖ تفعيل نظام الرقابة الداخلية على أعمال الزملاء: إن نظام فحص أعمال الزملاء ألية من اليات الرقابة المهنية على أعمال الزملاء لضمان الالتزام بمعايير التدقيق في قبول التكليف والتخطيط وإدارة أعمال التدقيق وإعداد وعرض تقرير عملية التدقيق.
- ❖ تفعيل برامج التعليم والتدبير: يعد جانبا هاما في معيار التأهل العلمي والعملي لمدقق الحسابات بجانب التأهل والتدريب، فمواجهة المدقق لظاهرة وتحديات حوكمة الشركات وتفعيل دور مهمة التدقيق في الحوكمة يتطلب من الجمعيات المهنية اتخاذ اللازم نحو تفعيل التعليم والتدريب المهني المستمر.
- ❖ تفعيل الدور الحوكمي لتقرير مدقق الحسابات: وذلك وفقا لمسودتي معيار التدقيق الدولي رقم 705-706 الصادرين عن مجلس معايير التدقيق التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين في 25 مارس 2005.[2]

المطلب الثالث: الأليات المهنية العلمية

تتمثل في الوسائل و الأساليب و الطرق و الواجبات و المسؤوليات الملقاة على عاتق مدقق الحسابات الممارس للمهنة أليات مهنية عملية لها مساهمات إيجابية في دعم الدور الحوكمي الإيجابي للتدقيق ولا يمكن تحقيق هذا الدور مالم يكن مدقق الحسابات نفسه مقتنعا بأن دوره في الحوكمة مرتبط باستعداده و قدرته على إثراء الممارسة المهنية العملية و إثبات أن للتدقيق دور حوكمي لا غنى عنه لأصحاب المصلحة في الشركات و يمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال حرص مدقق الحسابات، و قد حرصت معايير التدقيق الدولية الصادرة عن التزام المدقق المستقل بهده المستويات ارتفاع جودة أدائه لمهنته و سينتج بالتأكيد عن تحقيق جودة عملية التدقيق أثار حوكمة إيجابية تبرر الالتزام بمعايير الجودة سواء كانت أثارا على التدقيق الداخلي أو على أسواق رأس المال، و ذلك لرفع كفاءة

[1] نفس المرجع السابق/ص 148,147.

[2] دكتور طارق عبد العال حماد/ حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف/ الدار الجامعية 2005/ ص 54,55.

وظيفة التدقيق و لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة و المتعاملين في سوق رأس المال بصفة خاصة في تقارير التدقيق مما ينعكس إيجابا على تدعيم الدور الإيجابي لتدقيق الحسابات .

خاتمة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفضل الذي يبرز دور التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات توصلنا إلى أن تم تركيز على دور التدقيق الداخلي في مساهمة ودعم التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وذلك من خلال تقيمه لنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وكذا العلاقة التعاونية بين التدقيق الداخلي وباقي أطراف حوكمة الشركات من تدقيق خارجي، وتسعى إلى تحسين بيئة الأعمال وتحقيق الانفتاح الاقتصادي.
فالتدقيق المحاسبي المالي يعد من أهم أليات تطبيق الحوكمة وذلك من خلال رأي المدقق المحوري حول كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وكذا تقيمه للعمليات الأخرى داخل الشركة وصولا إلى إدارة المخاطر التي تعد من أهم الركائز التي يقوم عليها مفهوم حوكمة الشركات، وهذا ما يخلق قيمة مضافة إيجابية داخل الشركة المدققة ذاتها وفي عملية التدقيق وبالتالي خدمة الحوكمة.
ويبرز أيضا دور لجنة المراجعة الفعال إذ تعتبر من أهم أدوات الرقابة داخل الشركة وتلعب دورا هاما في تفعيل حوكمة الشركات باعتبارها حلقة وصل بين كل من أصحاب المصالحة بالشركة ومجلس الإدارة وعملية التدقيق.
ومن هنا توصلنا إلى الفكرة الأساسية وهي أنه لعملية التدقيق دور هام في تحسين جودة حوكمة الشركات.

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

تمهيـــــد :

عند جمع وشرح المعلومات الخاصة بموضوع دراسة وتطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، يكون من المناسب تقديم دراسة ميدانية لمعالجة الأفكار النظرية في المواقع العلمي، وبما ان علمية التنظير عرفت تطورا كبيرا فقد أصبحأكثر أهمية تطبيق الأفكار النظرية في ميدان العمل والاستفادة منها لذلك فالهدف من هده الدراسة الميدانية هو التعريف على دور التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حكومة الشركات،وذلك من خلال توجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في الجزائية المياه.

وسنتطرق في هذا الفصل الى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الاول: الإجراءات المنهجية للدراسة

المطلب الأول: تقديم عام حول المؤسسة الجزائرية للمياه

الجزائرية للمياه كانت تسمى سابقا بمقاولة بتسيير مياه مستغانم اما الان فأصبحت تسمى بالجزائرية للمياه تأسست سنة 1986 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/101 المؤرخ في 21 أبريل 2001 تحت وصاية وزارة الموارد المائية وجاء انشاء الجزائرية للمياه في اعقاب الإصلاحات المؤسسي الذي بدأته الحكومة لضمان الادارة السليمة للموارد المائية وفي نفس الوقت ضمان المصلحة العمومية وجودة الخدمة.

أولا: لمحة تاريخية عن مؤسسة الجزائرية للمياه

حيث تتميز المؤسسة بكونها مستقلة ماليا وذات الشخصية المعنوية، أنشأت بمرسوم تنفذي رقم 101/01 بتاريخ 21 أبريل 2001، تخضع في علاقتها بالدور لجميع القواعد والنظم الادارية ومن اهم التغييرات التي وصلت اليها الجزائرية للمياه وتعتبر الاهم وهي تصفية مياه البحر وتنقيتها لجعلها صالحة للشرب لتوزيعها على السكان

ثانيا: تعريف مؤسسة الجزائرية للمياه

تعرف حاليا بالمؤسسة الجزائرية للمياه بمستغانم وهي مؤسسة ذات طابع عمومي، صناعي، تجاري تقع في خزان سيدي بن حوى ص/ب 528 -مستغانم -وتعتبر من اهم المؤسسات الحساسة التي لها دور فعال في الاقتصاد الوطني وكذلك تعتبر بالنسبة للمجتمع اهم ركيزة لاستمرار الحياة فقد عملت المؤسسة بكل تقنياتها لبدل مجهود لإيصال المياه لمنازل المواطنين وجميع المؤسسات الخاصة والعامة.

ثالثا: مهام مؤسسة الجزائرية للمياه

- تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني -
- تسيير عملية انتاج مياه الشرب ونقصها وتوزيعها ومعالجتها وتخزينها وتجديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها عبر مختلف البلديات
- مراقبة نوعية المياه الموزعة
- تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع
- ادخال كل تقنية للمحافظة على المياه
- ومن مهام الانتاج والتوزيع والتخزين معا

رابعا: امكانيات مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

1- **مكانيات الماديةللتسيير**

الجدول رقم(01): التفصيل في إمكانيات المادية للتسيير

عدد البلديات المسيرة	32
نوع التسيير	تسير كلي ومزدوج
عدد سكان الولاية	800441 ساكن
عدد السكان المستفيدين	643491 ساكن

المنشئات القاعدية	
الطول الاجمالي للشبكة	**km 1461**
عدد الخزنات	**112**
قدرة التخزين	**m3276600**
عدد الابار العميقة والعيون	**65**
عدد محطات الضخ	**28**
محطة معالجة المياه	**01**
قدرة المعالجة	**5000 m3/j2**

2- امكانيات البشرية

محطة تحلية المياه البحر	01
قدرة الضخ	200000 m3/j
الموارد المائية	
المياه الباطنية	1472 10^3m^3
المياه السطحية	5676 10^3m^3
مياه البحر (تحلية)	35548 10^3m^3
المردود التقني	96%
المردود التجاري	65%
المردود الإجمالي	62%
عدد التسربات المصلحة	10246

عدد العمال في الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

- عدد العمال الكلي 901 عامل مهني
- 784 عقد دائم غير محدود المهلة
- 316 عقد دائم محدود المهلة

الجدول رقم 02: التفصيل في الامكانيات البشرية

المهنة	العدد
اطار عام (cadre supérieur)	**70**
اطارات(les cadres)	**301**
مسير (maitrise)	**146**
تنفيذ(exécution)	**494**
اعوان الامن(dont agent sécurité)	**862**

المجموع1871

المطلب الثاني: تقديم وشرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للمياه بمستغانم

1) تقديم الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

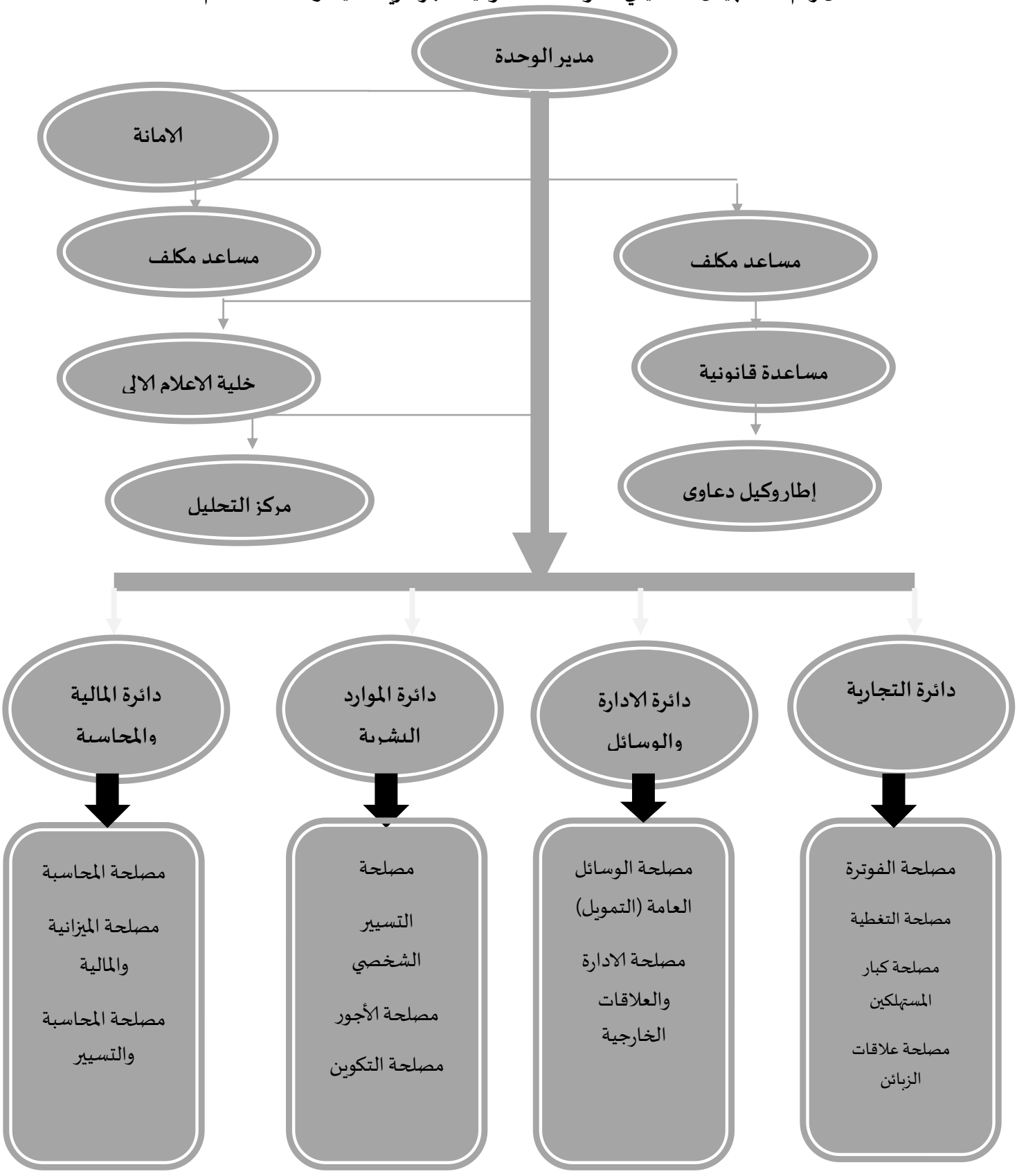

مصدر: من مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

2) شرح مختلف مصالح الهيكل التنظيمي

1-مدير الوحدة

هو المسؤول والمسير للمؤسسة تجده على راس المخطط الهيكلي التنظيمي للمؤسسة والذي له الحق في اتخاذ القرارات واصدار الاوامر ومن مهامه التمتع بالسلطة التي تمكنه بالقيام بمسؤولياته كاملة لتحقيق الاهداف

2-الامانة

وهي الوسيط بين المسؤول والمصالح الداخلية والخارجية للمؤسسة ويكمن دورها في تسجيل الرسائل واستقبال الزوار وكذلك استقبال هواتف المدير ولها دور فعال في حفظ اسرار المهنة.

3-المساعد المكلف بالمنازعات

تعتبر من اهم المصالح الموجودة لدى المؤسسة بصفتها الواجهة القانونية التي تضمن هيبة المؤسسة سواء مع الزبائن او المتعاملين هما التنظيم الهيكلي

كما ان المصلحة تعتبر همزة وصل بين كل المصالح وتقوم بدراسة ملفات ديون الزبائن بحيث تكون دراسة كل ملف على حدي ومن ثم استدعاء الزبون لتسوية وضعيته بصفة ودية ، عن طريق اعذاره (نموذج عن وثيقة اعتذار) كما انا المؤسسة تقدم تسهيلات وهذا عن طريق الدفع بالتقسيط وذلك من خلال:

- نموذج عن تعهد شرفي للدفع بالتقسيط والاعتراف بالدين
- نموذج الاعتراف بالدين وإذا لم يستجيب الزبون للاستدعاء او لم يتم التوصل الي نتيجة فان الملف يحال مباشرة الى القضاء للفصل فيه

4-المساعدة القانونية

من مهامها:

- اعلام المواطنين والانذار بالقطع
- تنوب عن المؤسسة في المجالس القضائية

5-**اطاروكيل دعاوي وتصوير**

يقوم بتصوير عملية سرقة المياه ويقوم بطبع الصور وكتابة محضر عليها لتسلم للمدير

6-المساعد المكلف بالأمن وحفظ الذمم

وهو المسؤول عن توفير الامن وعن اعوان الامن والحراس والمحافظة على كل ما هو ملك للشركة من معدات وتجهيزات اي كل ممتلكاتها بصفة عامة لتوفير الظروف الامنية وشرط الوقاية

7-خلية الاعلام الالي

تقوم بتصليح الاعطاب الحاصلة في مختلف المصالح

8-مركز التحليل

ويشرف عليه رئيس حيث يقوم بمراقبة وتحليل المياه للتأكد من سلامتها من الجراثيم المؤذية بالصحة وذلك من اجل ايصال مياه صالحة للشرب للمواطن ومراقبة نوعية المياه الموزعة عبر الشبكات من الابار والخزانات فهناك مخبر التحاليل الفيزيائية

- مخبر التحاليل الكيميائية
- مخبر التحاليل المعادن

9-الدائرة التجارية

بما ان المؤسسة تحمل طابع تجاري وصناعي فانه يستلزم وجود دائرة تجارية تشرف على الشؤون الاقتصادية والتجارية في المديرية كما تقوم بمتابعة الملفات ومراسلات مستهلكي الماء ومن مهامها

- القيام بعملية بيع الماء بالمقابل
- وضع استراتيجية للمؤسسة

وتضم الدائرة التجارية اربعة مصالح تتمثل في

ا-مصلحة الفواتير

هذه المصلحة محل الدراسة بوسائل الاعلام الالي بحيث تسهل لها عملية الفوترة التي تتم على مستواها حسب المواعيد المحددة لكل ثنائي او ثلاثي

ب-مصلحة التغطية

وهي التي تقوم بتغطية ومتابعة ديون المؤسسة للمستهلكين الذين لم يتم تسديد فواتيرهم

ج-مصلحة كبار المستهلكين

وهي الشركات والمؤسسات والإدارات

ومحلات والمطاعم اي كل ما هو تجاري يستهلك الماء وتكون المواعيد المحددة فيها ثنائية

د-مصلحة علاقات الزبائن

وهي المصلحة الأولى التي تستقبل الزبون وتضع علاقة بين المؤسسة والزبون وتقوم باستقبال احتياجات الزبائن ومعالجتها

10-دائرة الادارة والوسائل:وتضم

ا-مصلحة الوسائل العامة (التموين)

فهي مسؤولة عن المواد واللوازم وتقوم بتقديم وسائل استثمارها في سجلات رسمية لدى الهيئات القضائية

ب-مصلحة الإدارة والعلاقات الخارجية

أي أن هذه الإدارة تقوم بشراء كل ما تحتاجه وذلك بإبرام صفقات وهي تشرف على توزيع كل ما تجلبه.

11-دائرة الموارد البشرية والتكوين : وهذه المصلحة تضم أربعة مصالح وهي كالأتي:

ا-مصلحة المستخدمين

وهي المصلحة الأولى التي يتصل بها العامل وتقوم بمتابعة المسار الوظيفي لكل عمال المؤسسة من دخولهم الى غاية التقاعد والحفاظ على حقوقهم ومن الوثائق التي تنجز على مستوى هذه المصلحة نذكر

- نموذج وثيقة سند عطلة نموذج وثيقة ممارسة المهنة

ب-مصلحة الأجور

وهي المصلحة التي تقوم بإعداد الأجور شهريا وكشف الرواتب لكل عمال المؤسس

ج-مصلحة التكوين

وهي المسؤولة على تكوين العمال في مجال عملهم ويكون هذا التكوين إجباري على كل عامل وهناك مركزين للتكوين هما:

- مركز التكوين بتيزي وز وخاص بالتقنيين
- مركز التكوين بقسنطينة خاص بالإداريين

ومن مهام دائرة الموارد البشرية والتكوين

- ✓ التنسيق بين المراكز التابعة للوحدة وحتى المصالح الاخرى
- ✓ ترقية العمال وتكوينهم
- ✓ الحرص على الفحوصات الطبية
- ✓ تحديد اجور العمال
- ✓ دراسة ملفات التوظيف
- ✓ تحديد مناصب العمل
- ✓ دراسة ملفات التوظيف

12-دائرة المحاسبة والمالية : وتضم مصلحتين وهما:

ا-مصلحة المحاسبة

تقوم هذه المصلحة بمعالجة جميع العمليات المحاسبية واظهار كافة البيانات والمعلومات وتحليل النتائج واعداد الميزانية السنوية للمؤسسة

ب-مصلحة المالية

تتكفل بإدارة الشؤون المالية بإصدار الشيكات ومراقبة الايرادات والنفقات لمعرفة وضعيتها المالية

الشكل رقم 08: الهيكل الخاص بمختلف الوكالات

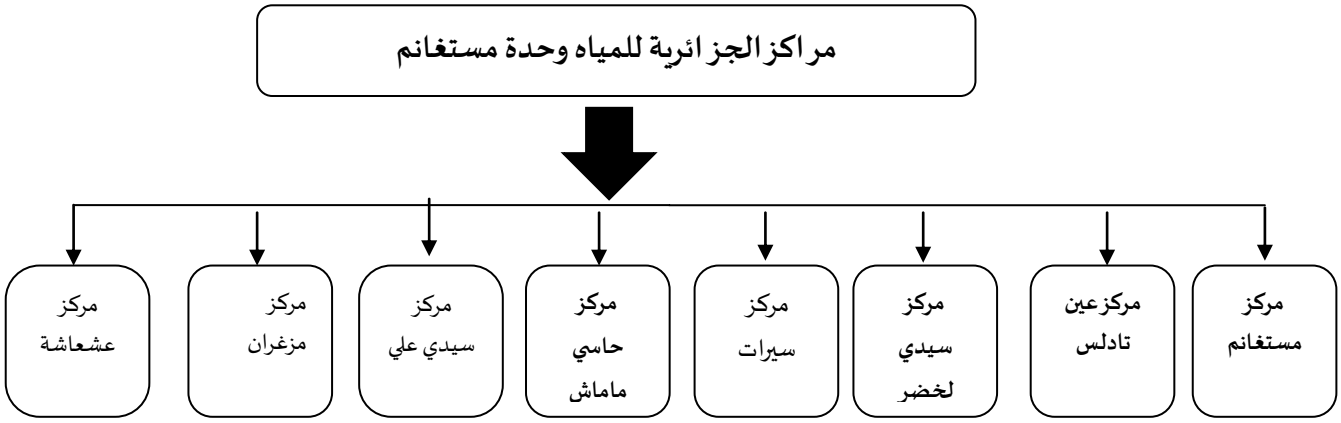

المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المطلب الأول: الموضوع: S/Aالتحفظات أو الاحتياطات:

وفقا للمعاينة التي قامت بها وحدة التدقيق التابعة للإدارة العامة على مستوى وحدة مستغانم لمنطقة معسكر، وبعد فحص الوثائق والتحقق منها، لوحظ مخالفات في تطبيق الإجراءات.

ننقل لكم التحفظات والملاحظات التي أثيرت، مع تعليمات لإعادة تحديد أوجه القصور الموجودة في أقرب الآجال.

تقرير عن تطبيق التدابير المتخذة لإحالتها إلى الإدارة العامة وحدة مستغانم.

1-قسم المالية والمحاسبة:

افتتح وأدرجها وإقرارها من قبل محكمة مستغانم، تم تحديث هذا المستند، وتوقف في 12.31.2018، ومع ذلك فقد سجلنا الملاحظات التالية:

- ✓ يظهر الفرق 38، 768 683 602 1 دج بين المبلغ الذي تم إيقافه في نهاية عام 2018 في General journal، يمثل 01,045 162 568 23 دج والمبلغ المسجل على البرنامج الذي يعرض 63، 21965478277 دج لم يتم احتجاز أي مركزية للسنة المال ية2019، على الرغم من عمليات التجميع التي نظمتها DCFC للإدارة العامة للخطأ في الحسابات اعتبارا من 2019. 09.30.

ب -وصفات بدر(BDR):

أظهرت السنوية بين البيان 958,34 092 182 دج والحساب ات36254,52 1820 دج في 08/31/ 2019 فرقا قدر82 703 56دج والذي تم تفسيره بشكل أساسي من خلال المدفوعات إلى الأرباح لم يتم تمرير الوحدة بعد إلى بدر التي يعود تاريخها إلى أبريل 2008 حيث من الضروري الاقتراب من البنك لتسوية الوضع.

ج-مصاريف بدر:

التسوية بين البيان 42 667 774 112 دج والحسابات نتج عن 81 327 735 37 دج فرقا قدره 61 339 039 75 في 31/ 08/ 2019 بشكل عام هده دفعات متعددة بشيك لصالح الموردين وتاريخ من مارس 2016 إلى أوت 2019 لا حضنا وجود تبين منATDS في ماي 2016 وأبريل 2017 المبلغ على التوالي 63 955 809 دج و92 073 333 3 دج الذي يديره بدر على حسابنا (و فقا للبيان) لصالح نطاقات مستغانم لشغل المباني. وعليه يجدر بنا الإشارة إلى أن هذه ATD المحاسبية في كتب ADE مستغانم على الرغم من ظهورها في الخصم من بيانات بدر وثم الإبلاغ عنها في بيان السنوية في الجزء الائتماني في البنك

د-CPA:

التسوية بين البيان 09 701 977 7 دج والمحاسبة أظهر 66 620 014 8 دج فرقا قدره 57 919 16 دج في 09/30/ 2019 هذه مبالغ (مدين / دائنة) معلقة لم يتم تمريرها من قبل البنك وتتعلق بشكل رئيسي بالسنوات 1989 إلى 2006 وبتالي الاقتراب من البنك السنوية.

1-إدارة الضرائب:

لقد راجعنا الحسابات الضرائب للوحدة وفحصنا أيضا العائدات الشهرية**"G50"**، وأجرينا عملية تحقق (أو المراجعة) على أساس الحسابات التجارية والمحاسبية.

وبعدما سبق ذكره ا، سجلنا الملاحظات التالية:

- على الرغم من أننا لا حظنا أثناء زيارتنا وجود تقرير سنوي للبيانات المحاسبية تتقرب من البيانات التجارية، إلى أنه لا يزال يوصي متابعة السنوية والشهرية لتفادي كل فجوة تراكمية.
- التحقق من حجم رقم المعاملات المحصل يعمل كأساس للحسابات الإقرار الشهري، أو ربع السنوي (الضريبة، القيمة المضافة، النسبة المئوية السنوية) ضريبة (المياه) يكون هو نفسه ما كان معروض في الحسابات وفي حالة كان هناك حالة إنحراف فعليها أن تكون مشروحة ومصححة في الشهر الذي يلي.

a) IRGعلى الراتب :

أظهر الحساب رقم **" 442600 "** بتاريخ 30/09/2019الرصيد 443 639 .71 دج ويتعلق بالفترات التي تتراوح ما بين ديسمبر 2006 حتى ديسمبر 2011.

نظرا لأقدميتها من الضروري يجب تنظمها او تسويتها في أقصر وقت ممكن.

في حالة اضطرار الوحدة إلى سداد هذا الدين وتبين أنه حقيقي (بعد التحليل والاستدلال بالمستندات الداعمة). ستتحمل الوحدة غرامات ورسوم اضافية للتأخيرات التي ستضاف إلى الدين الحالي.

المطلب الثاني: مخصصات المبالغ المستحقة القبض:

خلال زيارتنا لوحدة مستغانم، لفت انتبهنا على وجود مستحقات قبض قديمة (مدعومة بمستندات موجزة ومحاسبية بالإضافة إلى كتابات رسمية)، ويتم تحصيل هذه المخصصات حسب الحالة.
ولهذا الغرض انجذب انتباه مدير المحاسبة للوحدة على أن يعطي أهمية ويجري متابعة محددة وصارمة مع مراعاة إعادة التعديل الحكم مقارنة بالتحصيل.

1-قسم الموارد البشرية:

1.1. الوضع المسبق: لوحظ وجود شدود في السداد الغير العاد للميزة التعين قبل التقاعد تام لسيد فهيم عبد القادر بسملة 60 شهرا عن عمر يناهز 60 عاما وستمر في تلقي PPRوالتي تجسد انتهاك للمادة 204 من الاتفاقية الجماعية (أنظر الوثائق المرفقة).

- نتج عن هذا خسارة مالية قدرها916,76. 28دج وعليه نعتبر أن المبلغ الذي حصل عليه هذا الموظف غير مبرر وإنه من الضروري تنظيمه في أسرع وقت ممكن.

2.1.بدل التقاعد: تم الكشف عن نقص في الراتب المرجعي المستخدم لتحديد البدل التقاعد، في الواقع وجدنا أن ADR تم حسابه على الراتب الخاضع للمساهمات الاجتماعية والتي قيمة PRC الموافق للشهر المعني. والتي من المفروض أن تجمع PRCبالراتب الأساسي لأفضل شهر من انطلاق فترة التقاعد.

3.1.مبدأ فصل أنشطة المحاسبية: عدم احترام مبدأ استقلالية المحاسبية والذي يعني أن أي عملية يجب أن ترتبط بالسنة الموافقة لهذه العملية.

في الواقع لقد لحظنا المشاكل المتعلقة بالسنوات الماضية، لاسيما بدل التقاعد الغير محسوب من طرف إدارة الموارد البشرية بالوحدة في التاريخ الفعلي لقبول العمال على التقاعد.

رقم(الجدول 03): معاملات الشراء و الخدمات المدفوعة في 2018.

الموردين	طبيعة العملية	طبيعة التعاقد	المبلغ	المبلغ المدفوع
AGRO DELL	GEP المغمورة	التنقيب	968 067 ; 22	**1 152 000 ; 00**
	GEP المغمورة	التنقيب	1 197 168 ; 00	**1 424 629 ; 92**
قناة بلاست	PEHDأنابيب	التنقيب	921 976 ; 56	**1 097 152 ; 11**
EL ILEF	صمام تواصل الميدان	التنقيب	1 400 000 ; 00	**1 666 000 ; 00**
	صمام تواصل الميدان	التنقيب	1 050 00 ; 00	**1 249 500 ; 00**
	حنفية التوقيف	التنقيب	1 275 000 ; 00	**1 517 250 ; 00**
	صمام تواصل الميدان	التنقيب	1 050 000 ; 00	**1 249 500 ; 00**
	PPتركيبات	التنقيب	1 936 494 ; 00	**2 304 427 ; 86**

HYDROO ACCESSOIRES	تركيباتPP	التنقيب	853 190 ; 00	**1 015 296 ; 10**
YOUNESMAA	صنبور فأنك	التنقيب	980 864 ; 00	**1 167 288 ; 16**
أدوات جديدة	الحرير المطحون	التنقيب	918 380 ; 00	**1 092 872 ; 20**
	أحذية الحماية	التنقيب	1 508 000 ; 00	**1 794 520 ; 00**
TAHRAOUI	عداد المياه	التنقيب	1 333 800 ; 00	**1 587 222 ; 00**
	عداد المياه	التنقيب	2 988 100 ; 00	**3 555 839 ; 00**
إدريس	صمام الزاوية	التنقيب	3 066 000 ; 00	**3 648 540 ; 00**
	GEPمغمورة	التنقيب	1 553 650 ; 00	**1 848 843 ; 50**
	GEPمغمورة	التنقيب	1 325 502 ; 00	**1 577 347 ; 83**

- نود أن نشير إلى أن المصاريف هي انخفاض في العوائد الاقتصادية، وليس سداد دين لذلك يجب تحميلها على السنة الموافقة.

لماذا يطبق مبدأ استقلالية المحاسبة للمهام؟

من الضروري استخدام مبدأ المحاسبة في استقلالية السنوات المالية من أجل امتلاك وتقديم حسابات تتطابق بشكل وثيق مع الواقع.

هذا المبدأ يجعل من الممكن مقارنة حسابات من سنة المالية إلى أخرى.

2-قسم الإدارة والموارد:

1.2.معاملات الشراء والخدمات المدفوعة في 2018

1- مشتريات تتجاوز الاستشارات البسيطة فقد أظهر لنا استخدام البيانات المحاسبية أنه لم يتم تطبيق إجراءات الشراء الجزائرية التي اعتمد ها مجلس التوجيه و الاشراف (COS) بتاريخ 2015/22/11 على الموردين الذين يكون شراء مبلغ صفقاتهم اقل من الحد الذي حدده الإجراءات المعمول به أي 00 000 000 1 دج استخدام هده الممارسة يخلو من أي عقلانية لأنه يسمح لتجاوز إجراء الاستشارة البسيطة الذي يؤكد على حرية الوصول الى النظام و مبدأ المساواة في معاملة المرشحين و مبدأ الشفافية الإجرائية كما هو الحال في هذه الحالات (انظر قائمة الموردين المرفقة في الجدول).

2-**تجزئة المشتريات التي يكون مجموع قيمتها الاجمالية من نفس الشريك 00 000 000 1 دج.**

إن استغلال هذا الجانب من المستندات المحاسبية سمح لنا للإشارة إلى عدم الامتثال لإجراءات الشراء فيما يتعلق ببعض موردي الأسهم والخدمات الذين تتجاوز مبالغ التنقيب التراكمية إلى حد كبير عتبة الاستشارة طبقا للإجراء الذي يحكم مشتريات المؤسسة إذا اضطرت الوحدة خلال نفس السنة المالية إلى تقديم عدة طلبات تخضع للإجراء المبسط (التنقيب) و تتعلق بالأعمال أو التوريدات أو الخدمات من نفس الطبيعة مع نفس الشريك ، و يتجاوز المبلغ التراكمي الحدود المقررة في الاجراء و الشروط المطبقة على المبلغ الجديد الناتج عن التراكم، أي الشروط العامة التي تحكم الاستشارة ويتم تطبيقها.

الجدول رقم(04): تجزئة المشتريات التي يكون مجموع قيمتها الاجمالية من نفس الشريك

الموردين	طبيعة العملية	طبيعة التعاقد	المبلغ	المبلغ المدفوع
معدات AGRODEEL	GEPمغمورة	التنقيب	827 731 ،09	**985 000 ،00**
	GEPمغمورة	التنقيب	226 940 ،00	**270 058 .60**
	GEPمغمورة	التنقيب	205 882 ،35	**245 000 ،00**
مجموع	/	/	/	**1516 058 ،60**
قناة بلاست	PVC الة النفخ	التنقيب	196 318 ،02	**233 618 ،44**
	PEHD الة النفخ	التنقيب	828 270 ،00	**985 641 ،30**
	PEHDالة النفخ	التنقيب	404 280 ،00	**481 093 ،20**
	PEHD الة النفخ	التنقيب	472 500 ،00	**562 275 ،00**
مجموع	/	/	/	**2 527 908 ،49**
EPRA	GEPمغمورة	التنقيب	640 000 ،00	**761 600 ،00**
	GEPمغمورة	التنقيب	640 000 ،00	**761 600 ،00**
	GEPمغمورة	التنقيب	447 000 ،00	**531 930 ،00**
مجموع	/	/	/	**2 055 130 ،00**
الملحقات المائية	PP تركيب	التنقيب	181 970 ،00	**216 544 ،30**
	PP تركيب	التنقيب	647 791 ،68	**770 872 ،10**
	PPتركيب	التنقيب	400 318 ،81	**476 379 ،38**
	PPتركيب	التنقيب	147 040 ،00	**174 977 ،60**
	PPتركيب	التنقيب	212 792 ،02	**253 222 ،50**

	PEHDأنابيب	**التنقيب**	**209 989 ،00**	**249 886 ،91**
SOTUPLAST	PEHDأنابيب	التنقيب	630 311 ،00	**750 070 ،09**
	PEHDأنابيب	التنقيب	85 260 ،00	**101 459 ،40**
	PEHDأنابيب	التنقيب	115 101 ،00	**136 970 ،19**
	PEHDأنابيب	التنقيب	117 323 ،00	**139 614 ،37**
	PEHDأنابيب	التنقيب	570 970 ،00	**679 454 ،30**
	PEHDأنابيب	التنقيب	257 268 ،00	**306 148 ،92**

	PEHDأنابيب	التنقيب	48، 311 046	**31، 370 145**
	PEHDأنابيب	التنقيب	00، 428 780	**20، 510 248**
مجموع	/	/	/	**69، 3 24 997**
مجموع	/	/	/	**89، 2 221 287**
شلال التوزيع	PPتركيبات	التنقيب	45، 52 011	**63، 61 893**
	PPتركيبات	التنقيب	11، 415 435	**78. 494 367**
	PPتركيبات	التنقيب	03، 358 939	**45، 1 37 427**
	PPتركيبات	التنقيب	99، 81 392	**66، 96 857**
	PPتركيبات	التنقيب	29، 538 133	**62، 640 387**
	/	/	/	**55، 1 769 604**

ملحوظة:

يتم تسجيل الملاحظات نفسها للمشتريات والخدمات التي تم تجاورها للمبلغ الإجمالي من نفس الشريك 00 000 50دج من خلال الممارسات المنفذة وهي التجزئة.

توصية:

- ✓ تحديد الاحتياجات التي يجب تلبيتها قبل إجراء أي استشارة.
- ✓ يجب تضمين احتياجات الوحدة في البرنامج وسنة الميزانية المعينة.
- ✓ يجب أن تخضع المشتريات المتكررة للتشاور مع توقيع الاتفاقية.

أعاد تأهيل المقر الرئيسي للوحدة المائية-مستغانم-حي السلام-

استخدم الملف المتعلق بإعادة تأهيل المقر الرئيسي الكائن في حي السلام، سمح لنا بإبداء الملاحظات التالية:

عقد مكتوب يوافق بوجبه المقاول وصاحب العقد أو العقد على تعديل او إكمال العقد او العقد الاولي، ولا يتم تقديم الاستشارات التي تكون حدودها أقل من تلك التي تم تحديدها و فقا للقواعد والشروط تعاقد ADEالمعتمدة من قبل COS 2016/10/13. باستثناء محتوى الاتفاقية الذي يمكن بعديله ليأخذ في الاعتبار مجال النشاط او التغييرات في النصوص التنظيمية، ثم تمرير الاتفاقية و فقا لحدود الانفاق المصرح بها.

أيضا على الرغم من عدم الإشارة إلى هذا avenant في حالة التساؤلات حتى اننا لاحظنا أوجه القصور التالية:

يتجاوز مبلغ التعديل الحد المسموح به بنسبة **20%** إلى حد كبير ويمثل **48,19** من مبلغ الاستشارة الأولية

- مبلغ الاتفاقية الأولية 25 827 556 7 دج
- مبلغ avenant01 711 636 3 دج
- المعدل 48,12%

يتم تنفيذ avenant بدون أمر خدمة، يتم إدخال التعديل حيز التنفيذ بعد 25 يوما من انتهاء المهل الزمنية للعمل (التعديل المرفق).

ملاحظة: تجدر بنا الإشارة الى ان اعمال إعادة التأهيل للوكالة مقدرة ب 01 593 193 11 تتم على قطعة ارض مستأجرة من البلدية في مستغانم لمدة 9 سنوات بمبلغ 10.000.00 دج شهريا.

3-قسم المبيعات:

1-العلاقة مع العملاء:

- نشاط علاقة العملاء مهم في الحفاظ على صورة المنشاة، نلاحظ هنا عدم الالتزام بالمواعيد التنظيمية المعالجة الشكاوى على مستوى وكالة ما سرة.
- سجل متابعة التوصيل غير متوافق مع عدم وجود اصناف وطلبات توصيل الوفي في مكتب مبيعات حاسبي ما ماش (انظر الوثيقة الرفقة).
- لا يتم تسليم نسخة من لائحة خدمة تزويد مياه الشرب العامة للمشترك عند توقيع عقد الاشتراك على مستوى الوكالات التجارية التي تمت زيارتها.
- غياب المراقبة الدقيقة لعملية تركيب العداد نلاحظ هنا:

-مشترك MZ 1096 الذي تم تجديد عداده (تم تغيره في سجل التركيب بتاريخ 2019/07/11. ب مؤشر4098 م^3 أي استهلاك 546 م^3 مقارنة بالمؤشر القديم للثلث الثاني لم تصدر فواتير والذي لم يبرر بعد (انظر الوثيقة).

-المشترك MZ 0095 استهلاك 1500 م لوحظ أثر بشرب مياه حسب تصريحات وكلاء قسم الفواتير الذي يظل غير مبرر ويبقى قيد الفحص على مستوى مكتب مبيعات حاسبي ماماش (انظر ملف العميل المرفق).

2-القراءة والفو اتير:

-عدم وجود تخطيط مؤقت لدورة الاسترداد والفواتير التي تحدد التواريخ المخططة لكل عملية يشر الي توزيع الفواتير. التي اقترحها رئس الوكالة التجارة واعتمادها من قبل رئس القسم. هذا التقرير على مستوى الوكالات التي تمت زيارتها.

- عدم وجود تفريع بين caissier الصادرة وcaissier الواردة في مكتب مبيعات ما سرة
- لا يتم تطبيق الشيكات اليومية وغير المعلن عنها لسجلات النقد المنصوص عليها في الاجراء
- إيصالات دفع مكررة من المشتركين يتم إلقاءها في كيس قمامة في زاوية عند الخروج من حاسبي ما ماش.

توصية:

- ✓ توفير التدريب للمدربين والوكلاء المثبتين حديثا على الوظائف الإجرائية التنظيمية لنظام معلومات العملاء
- ✓ الانخراط في الإجراءات قسرية بشكل منتظم تجاه العملاء
- ✓ الامتثال للوائح المعمول بها فيما يتعلق بالاتصال بشبكة DWS.

- ✓ جودة الاستخراج المشروطة بتناوب العمال الاستخراج لا يتم تطبيق هذه الممارسة على مستوى الفروع التي تمت زيارتها.

3-التحصيل وإدارة النقد:

أوامر القطع لا يتم تعديلها وفق للإجراء بل تم تعديل القوائم المقطوعة الإضافية واستهداف بشكل سيئ والتخفيضات غير المنضبطة على مستوى مبيعات ما سرة وحاسي ما ماش.

المشترك KA 13 قطع يوم 2019/07/15 باستهلاك 54 م معروضا على العداد الخاص به وبعد الفحص بتاريخ 2019/06/11 اظهر العداد استهلاك 98 م^3 والعداد غير مختوم على مستوى مكتب مبيعات خروبة (أنظر الوثيقة)

خاتمـــة الفصـــل:

في خصم مهماتنا قد أصررنا على مسئولين الوحدة بالالتزام بإجراءات تصحيح للنقاط الضعف المحددة والتطبيق الدقيق لإجراءات الإدارة والتي تعتبر بدورها يقظة تامة على جميع المستويات والوجود المستمر لجميع المسؤولين التي تتوجب عليهم المساهمة بشكل أكبر في ضمان سلامة التراث والمحافظة على أصول الوحدة .

الخاتمــة العامة:

ما شهده العالم من أزمات مالية في أسواق المال والمؤسسات والشركات، وما تعشه من ازدحام مصرفي وكيف أثر ذلك سلبا وإيجابا على البيئة الاقتصادية حيث أنها توجد العديد من تحديات في جميع مجالات الاقتصادية ، سياسية ، الاجتماعية ، وتعمل على مواكبة المستجدات بما يتوفق مع هذا العصر.

وفي هذا الإطار ومن خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق محاسبي مالي في تفعيل حوكمة الشركات قمنا بتركيز على آليات تطبيق حوكمة الشركات وكيف يؤثر تدقيق محاسبي على حوكمة و ما هي العلاقة بينهما.

وفيما يخص الفصل الأول الذي يخص التدقيق المحاسبي الذي كان نتاجا لتطور الواقع الاقتصادي عقب الانهيارات التي مست الشركات.

أما الفصل الثاني: فكان يدور حول حوكمة الشركات وذلك من خلال إبراز ركائز ومحددات وأهمية الحوكمة والهدف من ظهورها.

أما بالنسبة للفصل الثالث: فقد تطرقنا إلى تحديد التي تجمع حوكمة الشركات بالتدقيق المحاسبي نظرا لدور الفعال الذي يلعبه في تجسيد وتدعيم مقومات الشركة.

أما الفصل الرابع: فقد خصصناه لدراسة ميدانية قمنا بها على مستوي مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.

نتائــج الدراســـة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى نقاط التالية:

- يعتبر التدقيق من أهم الوظائف وذلك ما يقدمه من مساعدة للإدارة العليا والعمال بشكل جيد مع باقي أطراف الحوكمة
- تقوم الحوكمة على رفع مستوى الشفافية والكفاءة داخل المؤسسة وهذا ما يحقق أهداف المؤسسة.
- يعمل التدقيق المحاسبي على ضمان الإفصاح والشفافية مع جميع أصحاب المصالح.
- التدقيق المحاسبي له دور في تفعيل حوكمة الشركات

توصيـــات:

1) العمل على بذل المزيد من الجهد في تطبيق حوكمة الشركات بهدف تنمية الوعب في المؤسسة.
2) ضرورة إيجاد قواعد وقوانين عادلة وتطبيقها بشكل متساوي على كافة العمال.
3) لابد من اعتماد الهيئات المشرفة على وضع معايير المحاسبية في الجزائر تتطور معايير المحاسبية لتعزيز الشفافية في التقارير المالية يتناسب مع التطورات الحاصلة في المعايير المحاسبية مع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
4) ضرورة إصدار لوائح ومنشورات داخلية تعرف الموظفين بموضوع حوكمة المؤسسات
5) إلزام المؤسسات الجزائرية بتبني القواعد الأساسية للحوكمة والعمل بها.

قائمـــة المراجـــع:

- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار النشر، الأردن، الطبعة الثانية 2006.
- مسعود صديقي، دور المراجعة في الاستراتيجية التأهل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2000.
- مخالد راغب الخطيب، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن 1998.
- محمد سمير الصبان عبد الله هلال، الأسس العملية لمراجعة الحسابات الإدارية، جامعة إسكندرية 1998.
- أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار النشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية 2005.
- محمد الفيومي عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر إسكندرية 1998.
- خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، القاهرة (مصر) الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2013.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ -التجارب) تطبيقات الحوكمة في مصاريف،
- أحمد على خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2012.
- محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2016.
- مصطفي يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجمع العرابي للنشر والتوزيع، عمان.
- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2009.
- إدريس عبد السلام اشتوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار الكتب الوطنية، الطبعة الخامسة.

ثانيا: المذكرات

- أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003.
- زينب مرزوقي، فادية ماضي، تطبيقات حوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل 2013.

ثالثا: المو اقع الالكترونية:

محمد صلاح العريفي، حوكمة الشركات (الاستراتيجيات المضادة للفساد، مقال منشور عبر شبكة **الانترنيت** 14:30،2014/04/01=?http://www.belaqood.net/articles.php

ملـخـــــص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، وذلك من خلال التعرف على مفهومي حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي المالي وكذا العلاقة بينهما. ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا في الجانب التطبيقي بتصميم استبانة اعتمادا على الدراسة النظرية للجزائرية للمياه.

وكنتيجة لهذه الدراسة توصلت الباحثتان إلى الالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات بدرجة عالية.

وعليه نوصي بضرورة العمل على تكوين المستخدمين والمدراء في مجال الحوكمة وجعلها منهجا تطبيقيا والابتعاد عن الدراسات الاكاديمية الجوفاء، وكذا ضرورة الالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي المالي لما لها من أثر إيجابي على تفعيل حوكمة الشركات.

الكلمـــات المفتـــاحيـــــة:

حوكمة الشركات التدقيق المحاسبي المالي معايير التدقيق المحاسبي المالي مبادئ حوكمةالشركات

Résume :

Le but de cette étude et de mettre en lumière le rôle qu'à jouer l'audit comptable et financier en matière de la mise en œuvre du gouvernement

D'entreprise Ainsi on a présenté les notions du gouvernement d'entreprise et celui de l'audit comptable et financier et la Relation entre les deux

Afin d'atteindre les objectifs de l'étude ; nous avons conçu un questionnaire basé sur l'étude théorique des eaux algériennes ; côté pratique.

En guise de conclusion l'étude Montre que l'audit comptable contribue d'une façon positif et élevé la Mise œuvre de gouvernement d'entreprise ; et si pour cela l'étude

Les mots clés :

Gouvernance d'entreprise comptabilité financière les normes comptables d'audite financière les principes de gouvernance d'entreprise